



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND

دراسة  
تقييم أثر برامج التصحيح الهيكلي في بعض الدول العربية  
(الأردن - تونس - المغرب - مصر)

جمال قاسم

د. محمد إسماعيل

د. أحمد الشاذلي

صندوق النقد العربي  
يوليو 2022

© صندوق النقد العربي 2022

حقوق الطبع محفوظة

يُعد أعضاء الدائرة الاقتصادية، وأعضاء الدوائر الفنية الأخرى بصندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، وأوراق بحثية يصدرها الصندوق، وينشرها على موقعه الإلكتروني. تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرةً عن وجهة نظر معدي الدراسة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب 2818، أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6326454

البريد الإلكتروني: [economic@amfad.org.ae](mailto:economic@amfad.org.ae)

الموقع الإلكتروني: <https://www.amf.org.ae>

## المحتويات

1	مقدمة .....
4	أولاً: الإطار النظري لبرامج الإصلاح الهيكلي .....
4	1.1 ماهية برامج التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي .....
5	2.1 عناصر برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي .....
6	3.1 الإجراءات والسياسات المتضمنة في برامج التصحيح الهيكلي .....
8	ثانياً: التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى الدول العربية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي .....
8	1.2 التسهيلات الائتمانية المقدمة من صندوق النقد العربي للدول الأعضاء .....
10	2.2 التسهيلات الائتمانية المقدمة من صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء .....
11	ثالثاً: تطورات الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول العربية المقترضة .....
15	رابعاً: برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في بعض الدول العربية المقترضة .....
16	1.4 برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من صندوق النقد العربي .....
17	2.4 برامج التصحيح الهيكلي المدعومة من صندوق النقد الدولي .....
20	خامساً: تقييم أثر برامج الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول العربية .....
22	1.5 تقييم أثر برنامج الإصلاح الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد العربي .....
26	2.5 تقييم أثر برنامج الإصلاح الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي .....
37	سادساً: الخلاصة .....
39	المراجع .....

## مقدمة

واجه عدد من الدول موجة من التحديات الاقتصادية خلال العقود الأخيرة، سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي. انعكست تلك التحديات في زيادة مستويات العجز في الموازنات العامة وموازن المدفوعات، الأمر الذي نتج عنه زيادة مستويات الديون الخارجية والأعباء المترتبة عليها، وارتفاع معدلات التضخم. تبنت هذه الدول برامج إصلاح اقتصادي مدعومة بتسهيلات من المؤسسات الإقليمية والدولية، التي تتمتع بقدرة تراكمية في التعامل مع التحديات، وسبل مواجهتها، لتعزيز القدرة على الاستدامة والعودة مجدداً للمسارات الاعتيادية للنمو في مرحلة التعافي من الأزمات. حتى في الأوقات الاعتيادية، يعد دور هذه المؤسسات استباقياً لتعزيز قدرة الدول على خلق حيز مالي مناسب يُمكنها من إجراء إصلاحات هيكلية تقوي من اقتصاداتها، وتعزز قدرتها على التعامل مع الأزمات الاقتصادية التي يصعب على العديد من الدول تحمل تكلفتها، حيث قد يترتب عن هذه التحديات تكلفة تفوق قدرة البلدان، وتقلص من إمكانية قيامها بإجراء إصلاحات هيكلية في الأوقات الاعتيادية أي قبل حدوث الأزمات.

هذا، وقد أدت الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وزيادة مستويات الديون إلى قيام الدول العربية بتوجيه جهودها نحو تطبيق برامج تثبيت اقتصادي/تصحيح هيكلي بناءً على اتفاقها مع مؤسسات إقليمية ودولية على برامج إصلاح بهدف تجاوز الاختلالات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. تتضمن هذه البرامج تبني مجموعة من السياسات تشمل جانبي الطلب والعرض الكليين، منها على سبيل المثال، سياسات مالية/نقدية انكماشية، بهدف ترشيد مستويات الطلب الكلي. إضافة إلى ذلك، شملت برامج الإصلاح الهيكلي تبني سياسات خاصة بزيادة القدرة التنافسية للدولة من خلال تغيير سعر الصرف، وزيادة القدرة الإنتاجية وكفاءة تخصيص الموارد، وتشجيع دور القطاع الخاص، وتحرير التجارة.

تعتبر أزمة الديون الخارجية أحد أهم التحديات التي تواجه الدول خاصة منها الدول النامية، وهو ما جعلها في بؤرة اهتمام متخذي القرار وصانعي السياسات، لكونها من القضايا ذات الأولوية، حيث تواجه هذه الدول تحديات في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بخدمة الديون وتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية في آن واحد، مما يترتب على ذلك من ظهور حالات تعثر، فضلاً عن مواجهة عدد من الدول لتحديات تتعلق بتمويل الواردات من السلع الضرورية.

لذلك، كان من الضروري أن تُطالب هذه الدول بالحصول على قروض أكثر تيسيراً تتضمن منح، وتخفيضات لأسعار الفائدة على التمويل المُقدم من تلك المؤسسات، لتجنب حالات التعثر والاضطرار للجوء إلى إعادة جدولة الديون، التي لا تعدو كونها ترحيلاً للأزمة إلى فترة مستقبلية، ولا تسهم بصورة فعالة في مواجهة التحديات بصورة جذرية، بل تفاقم منها في كثير من الأحيان نتيجة صعوبة نفاذ الدول التي تُجدول ديونها إلى الأسواق المالية الدولية لاستيفاء احتياجاتها التمويلية قصيرة ومتوسطة الأجل.

في هذا الإطار، تنقسم برامج الإصلاح الاقتصادي إلى نوعين: الأول ممثلاً في برامج التثبيت الاقتصادي التي تركز على استعادة التوازن الاقتصادي الكلي، ومعالجة العجزات في الموازنة العامة وميزان المدفوعات. أما النوع الثاني ممثلاً في برامج التصحيح الهيكلي المعنية بتهيئة بيئة مناسبة ومُشجعة للأعمال والاستثمار، من خلال تطوير منظومة الإنتاج والأطر التنظيمية والقانونية، وزيادة الشفافية، وتعزيز الحوكمة، بهدف جذب وتشجيع الاستثمارات بشقيها المحلي والأجنبي، والمساهمة في خلق فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة.

في سياق سعي الدول للاستفادة من إمكانات المؤسسات الدولية والإقليمية، فإنها تتعهد بتنفيذ برامج إصلاح لتحقيق أهداف اقتصادية بعينها، وانتهاج سياسات تصحيحية يتم التشاور والاتفاق حولها بين الجانبين، وتهدف بصورة أساسية إلى تصحيح ومعالجة الاختلالات الهيكلية في اقتصاداتها، وتعزيز فرص تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام في المديين المتوسط والطويل.

من جانب آخر، تقدم المؤسسات الإقليمية والدولية المساعدة للعديد من الدول منخفضة الدخل لمواجهة التأثيرات الخارجية المباشرة وغير المباشرة على اقتصاداتها، من خلال توفير تسهيلات ائتمانية مرنة وميسرة لتلبية المتطلبات المالية اللازمة لتعزيز قدراتها على مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة. في هذا الإطار، قام صندوق النقد الدولي بتطوير ثلاثة أنواع من القروض الميسرة للدول منخفضة الدخل لدعم جهودها في تخفيف حدة الفقر وتوفير الدعم المالي اللازم لدعم النمو الاقتصادي (Poverty Reduction and Growth Trust – PRGT)، كالتسهيل الائتماني الممدد، والتسهيل الائتماني السريع، وتسهيل الاستعداد الائتماني.

في حين يدعم صندوق النقد العربي جهود الإصلاح الاقتصادي والمالي والهيكلية في الدول العربية الأعضاء من خلال القروض العادية والممتدة والتي تدعم برامج الإصلاح على مستوى الاقتصاد الكلي، ومن خلال تسهيل التصحيح الهيكلي والذي يدعم برامج الإصلاح في قطاع المالية العامة والقطاع المالي والمصرفي، هذا إلى جانب تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يدعم عدة إصلاحات في هذا القطاع تشمل البيئة القانونية والوصول إلى التمويل والخدمات المالية ودعم القدرات والتثقيف المالي.

كما تشمل هذه التسهيلات القرض التعويضي، الذي يتم بموجبه تقديم مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة للدول التي تواجه حاجة طارئة في ميزان مدفوعاتها، في حين يوفر القرض التلقائي مساعدة للدول التي تواجه احتياجات فعلية لدعم ميزان المدفوعات على المدى القصير، نتيجة صدمات محلية أو خارجية.

في ضوء ما سبق، تهدف الدراسة إلى قياس الفاعلية والآثار المترتبة عن تطبيق أربعة دول عربية تشمل كل من الأردن، وتونس، والمغرب ومصر، لبرامج إصلاح اقتصادي مدعومة بتسهيلات ائتمانية من كل من صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي خلال فترة تطبيق البرامج المستهدفة، ذلك باستخدام طريقة المقارنة القبلية والبعديّة لأداء أهم المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، والمتأثرة ببرنامج التصحيح الهيكلي، ويتم مقارنة أهداف البرامج مع ما تم تحقيقه فعلياً. هذا وتعتبر هذه الطريقة من المنهجيات سهلة التطبيق من خلال رصد أداء متغيرات الاقتصاد الكلي قبل وبعد تطبيق البرنامج.

تتناول الدراسة في البداية أهداف وطبيعة برامج الإصلاح الهيكلي، ثم عناصر برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي، والإجراءات والسياسات المتضمنة في برامج الإصلاح الهيكلي. تستعرض الدراسة في الجزء الثاني بشكل تفصيلي التسهيلات الائتمانية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من كل من صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، يلي ذلك عرض لتطورات الأوضاع الاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في بعض الدول العربية. تنتهي الدراسة بعرض لتقييم برامج التصحيح الهيكلي في الدول المشار إليها وأهم الاستنتاجات والدروس المستخلصة في هذا الشأن.

## أولاً: الإطار النظري لبرامج الإصلاح الهيكلي

تأثرت العديد من الدول بعدم استقرار اقتصاداتها خلال التسعينات من القرن الماضي، كنتيجة تطورات خارجية وداخلية أدت إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي بها، وتراجع في مستويات التنافسية لصادراتها بالأسواق العالمية، فضلاً عن انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها، وتراجع الإيرادات العامة. أدت هذه الأسباب إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة وميزان المعاملات الجارية، وانخفاض الاحتياطيات من العملات الأجنبية، مما نتج عنه لجوء الدول إلى مصادر داخلية وخارجية لتمويل العجزات، وهو ما ساهم في ارتفاع حجم المديونية، ومواجهة تحديات ترتبط بارتفاع متزايد في أعباء الدين. في هذا الإطار، اتجهت العديد من الدول لتبني برامج تثبيت وإصلاح هيكلي مع المؤسسات الإقليمية والدولية، بهدف:

- احتواء عجز الموازنة العامة للدولة، الناتج عن تراجع الإيرادات العامة، وانخفاض المساعدات الخارجية، وازدياد الإنفاق الحكومي.
- احتواء الزيادة في المستوى العام للأسعار الناتجة عن الارتفاع في مستويات الطلب الكلي بما يفوق الزيادة في مستويات المعروض من السلع والخدمات.
- الحد من زيادة حجم الدين العام، الناتج عن اللجوء لتمويل العجز من المصادر المحلية أو الخارجية، حيث يتعبر ذلك أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تبني برامج إصلاح هيكلي، وإعادة جدولة الديون المتركمة.
- الحيلولة دون انخفاض شروط التبادل التجاري، والحاجة إلى تحسين القدرة الإنتاجية من جهة، وتحسين التنافسية في الأسواق العالمية من جهة أخرى.

فيما يلي سيتم استعراض ماهية برامج الإصلاح الاقتصادي، يتبعها العناصر المتضمنة في برامج الإصلاح، ثم ينتهي هذا الجزء من الدراسة، باستعراض للسياسات والإجراءات الخاصة ببرامج الإصلاح الاقتصادي.

### 1.1 ماهية برامج التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي

تعتبر برامج التثبيت الاقتصادي / تصحيح الاقتصاد الكلي، والإصلاح الهيكلي السبيلان اللذان يمكن أن تسلكهما البلدان لمعالجة ما تمر به من اختلالات اقتصادية والنهوض بالنمو الاقتصادي. تمثل برامج التثبيت الاقتصادي أهمية خاصة لتحقيق الاستقرار الذي يهدف بدوره إلى إحتواء الزيادة في جانب الطلب الكلي، وانخفاض معدلات التضخم، وتحقيق وضع خارجي قابل للاستمرار، وهو أساس النمو الاقتصادي على المدى المتوسط. أما برامج الإصلاح الهيكلي فتستهدف رفع معدل النمو في البلد المعني وتسهيل جانب العرض الكلي، ولأن الدول تسعى لتحقيق الاستقرار والنمو معاً، فإن تدابير التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي غالباً ما يجري تنفيذها بصورة متزامنة.

إضافة إلى ذلك، تتوفر ضمن البرامج المنوه عنها مجموعة متنوعة من التدابير على صعيد السياسات للعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، والتأثير على توجهات السياسات النقدية والمالية العامة بهدف خفض الزيادة في الطلب. كما قد تتضمن كذلك سياسات للتأثير على سعر الصرف الإسمي والتحرك باتجاه سعر الصرف الحقيقي بما يؤدي إلى تعزيز وضع ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض الطلب على الواردات وزيادة القدرة التنافسية للصادرات، بل إنه يمكن تطبيق طائفة أوسع نطاقاً من التدابير الهيكلية لمعالجة التحديات الاقتصادية التي تعزى إلى الحاجة إلى تعزيز سياسات التسعير الحكومي، وتقوية البناء المؤسسي، ورفع كفاءة المؤسسات، ورفع درجة المنافسة المحلية، والنظر في إزالة الحواجز التي قد تحول دون تدفق التجارة، وتقوية المؤسسات المالية والنظم القانونية، ورفع فعالية برامج الإنفاق الحكومي وتحسين الإدارة الضريبية.

علاوة على ذلك، تستطيع الحكومات إصلاح برامج شبكات الأمان الاجتماعي الرامية إلى امتصاص آثار التصحيح الاقتصادي على الفئات ذات الدخل المحدود في المجتمع مع الإبقاء على التكلفة الكلية لتلك البرامج متوافقة مع اعتبارات الحيلة في سياسة المالية العامة. وقد يكون تعزيز وتوسيع نطاق تغطية شبكات الأمان الاجتماعي أمراً مهماً ليس في حد ذاته، وإنما أيضاً لتعزيز التأييد لتدابير التصحيح الهيكلي. فبرامج شبكات الأمان الاجتماعي جيدة التصميم، إلى جانب برامج الصحة والتعليم الموجهة لمستحقيها، يعززان معاً إمكانات إسهام النمو الاقتصادي السريع في تحسين مستويات المعيشة لجميع الفئات المجتمعية، والمستويات متباينة الدخل، وبالتالي تخفيف حدة الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الدخل.

بناءً على ما سبق، فمن المهم تضمين هدف تخفيف الفقر في تصميم برامج التصحيح الهيكلي، وهو ما يتطلب، على سبيل المثال، تخصيص موارد معينة أو تعديل توجيهها لخدمة برامج الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي التي تكتسب أهمية خاصة لدى الفقراء، وكذلك استكشاف السبل الكفيلة بزيادة فعالية شبكات الأمان الاجتماعي القائمة، حتى تصل إلى عدد أكبر من الأسر ذات الدخل المنخفض.

## 2.1 عناصر برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي

تتضمن برامج التصحيح الهيكلي التي يتم الاتفاق عليها مع الدول والمؤسسات الداعمة عنصرين أساسيين، يُعنى الأول بالسياسة النقدية والمالية التي يتم من خلالها تحديد معالم الإطار العام لأداء الاقتصاد الكلي، وتبني برامج إصلاح مالي ونقدي، تسهم في استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. في حين يركز العنصر الثاني على تحسين عملية تخصيص الموارد المتاحة ورفع كفاءة القدرة الإنتاجية، ورفع مستوى التنافسية لصادرات الدولة في الأسواق العالمية.



**يتضمن العنصر الأول لبرامج التثبيت والتصحيح الهيكلي البنود التالية:**

- تنويع وتطوير أدوات السياسة المالية، لمعالجة عجز الموازنة العامة وتحقيق التوازن الداخلي، والتقييد ببرنامج إصلاح في إطار زمني مُحدد، يتضمن مكونات رئيسة تهدف إلى ترشيد مستويات الإنفاق وزيادة الإيرادات العامة من خلال إصلاح المنظومة الضريبية ورفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والحد من حالات التهرب والتجنب الضريبي، وربط الرسوم الجمركية بمتطلبات التنمية الاقتصادية، وإعادة النظر في الرسوم الجمركية، فضلاً عن تخفيض وترشيد الإعفاءات، وضبط فاتورة الأجور، وترشيد الدعم الحكومي للسلع والخدمات غير الأساسية.
- العمل على تخفيض معدل السيولة وإصلاح أسعار الفائدة واستهداف صافي الاحتياطي الأجنبي.
- إعادة التوازن الخارجي وتخفيض العجز في الميزان الجاري، من خلال إصلاح أسعار الصرف لإعادة توازن ميزان المدفوعات، وزيادات الصادرات، وتخفيض مستوى الواردات.
- وضع برامج معنية بتحرير أسواق المال، وذلك بتحرير القيود على الودائع والقروض، وأسعار الفائدة.

ينطوي العنصر الثاني من برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي على رفع مستوى الإنتاجية، وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية والمحلية، حيث يتضمن عدد من البنود التي تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية، ورفع القيود عن الاستثمار، والتركيز على ديناميكية الأسواق من خلال تفعيل آليات العرض والطلب واستعمال الموارد المتاحة بكفاءة عالية.

**3.1 الإجراءات والسياسات المتضمنة في برامج التصحيح الهيكلي**

في المجمل تُقدم برامج الإصلاح مجموعة واسعة من الإجراءات الهيكلية الهادفة إلى تحقيق النمو المستدام وزيادة الدخل ومعالجة الاختلالات في هيكل الاقتصاد الكلي وعجز الموازنة وتخفيف تصاعد نسب البطالة، والمحافظة على معدلات التضخم ضمن المستويات المستهدفة. يستعرض الجدول رقم (1) ملخصاً لأبرز الإجراءات المتضمنة في برامج التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي:

جدول رقم (1)

أبرز الإجراءات المتضمنة في برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي

السياسات	أبرز الإجراءات المتضمنة في برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي
أولاً : السياسات المالية	<p>1. الإنفاق الحكومي على الأجور: تحديد الإنفاق الحكومي الموجه لبند الأجور كنسبة من الإنفاق الإجمالي، والعمل على الالتزام بتلك النسبة من خلال تطوير سياسات التوظيف ووضع ضوابط للتوظيف.</p> <p>2. ضبط الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات، وتخفيض الإنفاق على بعض السلع، وتحديد سقف الإنفاق، والعمل على تحسين الرقابة على الإنفاق من خلال وضع برامج معينة.</p> <p>3. الدعم والتحويلات: ترشيد الدعم على السلع غير الأساسية، ووضع برامج تهدف إلى الرقابة على الإنفاق في المؤسسات الحكومية، وتحسين مستويات كفاءة شبكات الأمان الاجتماعي من خلال الاستهداف الدقيق للمستحقين.</p> <p>4. الانفاق الرأسمالي: العمل على تطوير وتحسين بيئة الاستثمار، وزيادة مستويات الإنفاق الاستثماري الحكومي، وتحسين كفاءته، وتشجيع الاستثمارات المشتركة بين القطاعين العام والخاص من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ العمل على تحسين فعالية إدارة الضرائب.</li> <li>▪ إصلاح نظام ضريبة الدخل، وتوسيع نطاق الإصلاحات الضريبية.</li> <li>▪ العمل على معالجة المتأخرات الضريبية للشركات، من خلال تحسين وتطوير منظومة التحصيل الضريبي، وتشكيل لجان مستقلة لفض المنازعات الضريبية بين مصلحة الضرائب وكبار الممولين.</li> <li>▪ دراسة إدراج رسوم إضافية على التبغ والمشروبات الغازية، ورفع الرسوم على سلع منتقاه، وتعديل ضريبة المبيعات على بعض السلع الوسيطة.</li> <li>▪ الرسوم الجمركية والأخرى: رفع معدل رسوم الواردات، وإصلاح التعرفة والقيود الجمركية، ورفع الرسوم على السلع الكمالية، وتوسيع تغطية الصادرات وإصلاح منظومة الصادرات، تحسين رسوم الخدمات الحكومية.</li> </ul> <p>5. العمل على تخفيض الدين العام الداخلي، وكذلك تخفيض مستويات العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.</p> <p>6. رفع حوكمة المالية العامة والتوجه نحو مكننة الخدمات الحكومية.</p>
ثانياً: السياسات النقدية	<p>1. النظر في محددات نمو الإقراض على ما يلي من البنود:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ القروض الحكومية المصرفية.</li> <li>▪ القروض لشركات القطاع العام.</li> <li>▪ السقف الكلي لإجمالي القروض المصرفية.</li> </ul> <p>النسبة المقبولة للقروض المتعثرة، مع ضرورة وجود آليات وأطر وبرامج لمواجهة الحد منها.</p> <p>2. النظر في معدل نمو السيولة.</p> <p>3. إصلاح أسعار الفائدة.</p> <p>4. تحسين واستهداف صافي الاحتياطي الأجنبي.</p> <p>5. العمل على رفع نصيب القروض الموجه للقطاع الخاص لتحريك عجلة النمو الاقتصادي.</p> <p>6. العمل على تحسين توازن التوزيع القطاعي للقروض.</p>
ثالثاً: سياسات تتعلق بالدين العام	<p>1. التحقق من استدامة الدين، وإنشاء مكتب الدين العام.</p> <p>2. تطوير سياسة إدارة وإعادة جدولة الديون وتحقيق الاستفادة القصوى من المساعدات الدولية.</p> <p>3. إدارة مستويات آجال الدين، خاصة الدين العام والمضمون، وديون القطاع الخاص.</p> <p>4. تطور إحصاءات الدين العام.</p>
رابعاً: سياسات تتعلق بأسعار الصرف	<p>1. إصلاح سعر الصرف.</p> <p>2. إصلاح النظام التجاري.</p>
خامساً: سياسات تتعلق بالأجور والأسعار والإجراءات الهيكلية	<p>1. سياسات إصلاح الأجور.</p> <p>2. إلغاء التثوهات في نظام الأسعار.</p> <p>3. مراجعة نظم التسعير في قطاعات الزراعة والصناعة.</p> <p>4. رفع أسعار سلع منتقاه، والعمل على تطوير آلية للتمرير التلقائي للأسعار.</p> <p>5. إعادة هيكلة القطاعات وتحسين الإدارة.</p>

## ثانياً: التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى الدول العربية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي

تهدف التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة إلى الدول العربية من قبل كل من صندوق النقد العربي والدولي إلى دعم جهودها الرامية لوضع وتنفيذ السياسات التصحيحية التي تساهم في دعم الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل والمستدام، وتختلف هذه البرامج والسياسات باختلاف ظروف كل دولة على حدة، فمثلاً هناك دول تواجه انخفاض في التدفقات الرأسمالية نتيجة انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي واستثمارات الحافظة، وبعضها يواجه تحديات من ارتفاع في عجز الميزانية العامة وميزان المدفوعات، أو من ارتفاع في رصيد الدين العام.

### 1.2 التسهيلات الائتمانية المقدمة من صندوق النقد العربي للدول الأعضاء<sup>1</sup>

يُلبى صندوق النقد العربي احتياجات التمويل الطارئة للدول العربية الأعضاء من خلال القروض التلقائية والتعويضية وتسهيل السيولة قصيرة الأجل وتسهيل النفط، والتي تخفف من اثر التحديات الطارئة على موازين المدفوعات ووضع الإحتياطيات في الدول الأعضاء.

تتضمن القروض والتسهيلات التي يوفرها صندوق النقد العربي مجموعتين رئيسيتين، تساهم قروض المجموعة الأولى في معالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، في حين تقدم قروض المجموعة الثانية دعم الإصلاحات في عدد من القطاعات الاقتصادية. تتمثل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق في المجموعة الأولى على ما يلي:

**القرض التلقائي**، يقدم كقرض قصير الأجل لغرض المساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات العضو، ولا يشترط للحصول عليه اتفاق مع الدولة المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

**القرض العادي**، يقدم كقرض متوسط الأجل، للدولة العضو المؤهلة للاقتراض، ويشترط للحصول عليه الاتفاق على برنامج تصحيح مالي بين الصندوق والدولة المقترضة، يمتد لفترة زمنية لا تقل عن سنة، بهدف إعادة التوازن المالي، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات خلال فترة استحقاق القرض.

**القرض الممتد**، يُقدم كقرض متوسط الأجل تمتد فترة استحقاقه لمدة أطول من القرض العادي، للدولة العضو المؤهلة للاقتراض، في حالة وجود عجز كبير في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويُشترط لتقديم القرض، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح اقتصادي شامل يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين.

<sup>1</sup> لمزيد من المعلومات يمكن مراجعة موقع صندوق النقد العربي.

**القرض التعويضي**، يُقدم لمساعدة الدول التي تُعاني من موقف طارئ في ميزان المدفوعات، ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية، نتيجة تردي مستويات الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية. كما يُشترط للحصول على القرض التعويضي أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً.

**تسهيل النفط<sup>2</sup>**، تم إنشائه في عام 2007، كألية إقراض مؤقتة لمدة خمس سنوات منذ بدئها، بغرض توفير الدعم للدول المتأثرة بارتفاع أسعار الواردات من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي، ومساعدتها على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية.

**تسهيل السيولة قصير الأجل**، يمثل آلية إقراض لمساعدة الدول على مواجهة تحديات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية، حيث يُقدم القرض في إطار التسهيل بإجراءات سريعة ودون اشتراط الاتفاق مع الدولة المؤهلة على برنامج إصلاح.

في حين تتعلق **المجموعة الثانية** بالقروض والتسهيلات المتاحة لدعم الإصلاحات في عدد من القطاعات الاقتصادية، وتشمل على تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، وتسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

**تسهيل التصحيح الهيكلي**، بدأ العمل في هذا البرنامج عام 1998، حيث يتم تقديم القرض في إطار دعم الإصلاحات التي تنفذها الدول المقترضة في القطاع المالي والمصرفي، وفي قطاع مالية الحكومة. يُشترط لتقديم القروض في إطار هذا التسهيل، أن يكون الدولة المقترضة قد بدأت مباشرة في جهود الإصلاح الهيكلي، وحققت قدراً مناسباً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. يُمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعته تنفيذ.

**تسهيل الإصلاح التجاري**، تم إقراره عام 2007، من أجل توفير الدعم للدول الأعضاء لمواجهة الأعباء التي قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري، ودعم الإصلاحات الضرورية لرفع قدرتها على الاستفادة من القروض التي تقدمها الأسواق المالية الدولية، بهدف تعزيز النمو وخلق فرص العمل المنتج.

**تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، تم استحداثه في عام 2016، وذلك لدعم الإصلاحات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأهمية الدور الذي تلعبه الشركات العاملة بهذا القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

<sup>2</sup> برنامج تسهيل النفط منتهي العمل به.

## 2.2 التسهيلات الائتمانية المقدمة من صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء

تتميز البرامج والأدوات والنوافذ الإقراضية التي يستخدمها صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمات التي تلحق بدوله الأعضاء بدرجة عالية من المرونة، لتلائم الظروف الخاصة التي تمر بها كل دولة وطبيعة هيكلها الاقتصادية، فمثلاً الدول منخفضة الدخل يمكنها الاقتراض من الصندوق الائتماني المخصص لدعم النمو والحد من الفقر (Poverty Reduction and Growth Trust)، بشروط ميسرة من خلال التسهيلات التمويلية المتاحة وبأسعار فائدة منخفضة. من جانب آخر، يدعم صندوق النقد الدولي عدد من برامج التصحيح والتثبيت الهيكلي، وهي على النحو التالي:

1. **برنامج الاستعداد الائتماني (Stand-By Arrangements - SBAs):** يهدف إلى مساعدة دول الأسواق الصاعدة، لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات. كما أن للبرنامج مرونة في تحديد المدة التي يتم تغطيتها في الاتفاقية، والتي لا تتجاوز 36 شهراً، ذلك حسبما يتناسب مع معالجة تحديات ميزان المدفوعات على المدى القصير. في حين تتضمن شروط الاستفادة من موارد الصندوق المالية في ظل اتفاقية الاستعداد الائتماني مدى احتياج البلد العضو للتمويل، وقدرته على السداد، وسجله السابق في استخدام موارد الصندوق. كما تتيح اتفاقات الاستعداد الائتماني قديراً من المرونة فيما يتصل بحجم القرض وتوقيته، بغية المساهمة في تلبية احتياجات الاقتراض لدى البلدان الأعضاء.<sup>3</sup>

2. **برامج ترتبط بتسهيل التمويل الممدد (Extended Fund Facility - EFF) والتسهيل الائتماني الممدد (Extended Credit Facility - ECF):** يعتبر هذين البرنامجين من الأدوات المقدمة لمواجهة التحديات طويلة الأجل في ميزان المدفوعات. عادة ما يتم الموافقة على الاتفاقات الممددة لفترات تبلغ ثلاث سنوات، مع إمكانية تمديدتها لفترات تصل إلى أربع سنوات من أجل تنفيذ إصلاحات هيكلية عميقة ومستدامة. في حين تُسدد المبالغ المسحوبة في ظل اتفاق بموجب "تسهيل الصندوق الممدد" على فترة تتراوح بين 4.5 و10 سنوات، مع تقسيم المدفوعات على اثني عشر دفعة نصف سنوية. في المقابل، تُسدد القروض في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) على امتداد فترة تتراوح بين 3.5 و5 سنوات.

3. **برنامج خط الائتمان المرن (Flexible Credit Line - FCL):** يهدف إلى تعزيز قدرة الدول على تجنب حدوث الأزمات أو لتخفيف الصدمات، من أجل تعزيز ثقة الأسواق. يعمل البرنامج كخط ائتمان متجدد، يمكن أن يكون في البداية لمدة عام أو عامين حتى يتمكن البلد العضو من الاحتفاظ بإمكانية الوصول إلى موارد الصندوق في السنة الثانية. بحيث يتم السداد على مدى 3 إلى 5 سنوات.

4. **برنامج خط الوقاية والسيولة (Precautionary and Liquidity Line - PLL):** تم تصميمه لتلبية احتياجات السيولة للبلدان الأعضاء بمرونة، مع وجود أسس اقتصادية سليمة وقوية مع بعض نقاط

<sup>3</sup> صندوق النقد الدولي.

الضعف التي منعتها من استخدام خط الائتمان المرن (FCL). يُكمن أن تغطي اتفاقية استخدام "خط الوقاية والسيولة"، ستة أشهر أو فترة تتراوح بين عام وعامين، في حين تتاح مدة الستة أشهر للبلدان ذات الاحتياج الفعلي أو المحتمل لتمويل ميزان المدفوعات على أساس قصير الأجل، على أن يكون سد هذا الاحتياج كفيلاً بتحقيق تقدم معقول في معالجة أوجه القصور في ميزان المدفوعات خلال ستة أشهر. كما يمكن في الأحوال العادية صرف مبالغ تصل إلى 125 في المائة من حصة البلد العضو عند الموافقة على عقد اتفاق مدته ستة أشهر. غير أن حجم الموارد التي تتاح للبلد العضو يمكن أن يكون أكبر إذا كانت الحاجة لتمويل ميزان المدفوعات ناشئة عن صدمة خارجية تؤثر بها البلد العضو، بما في ذلك ازدياد الظروف الضاغطة الإقليمية أو العالمية. في الأحوال العادية لا يمكن تجديد اتفاق "خط الوقاية والسيولة" الذي تبلغ مدته ستة أشهر إلا بعد مرور عامين، وهي المهلة المقررة لإعادة النظر اعتباراً من تاريخ الموافقة على اتفاق الستة أشهر السابق المرتبط بهذا الخط. أما بالنسبة للاتفاقات التي تتراوح مدتها بين عام وعامين، فيكون الحد الأقصى للاستفادة من تسهيل الوقاية والسيولة عند الموافقة مساوياً لنسبة 250 في المائة من حصة البلد العضو للسنة الأولى وبمجموع 500 في المائة من حصته طوال مدة الاتفاق. وفي حالة الاتفاقات التي تتجاوز مدتها العام الواحد، يمكن استلام المبالغ المخصصة للعام الثاني مبكراً، ليتم صرفها في العام الأول عن طريق تعديل مراحل الصرف حسب الحاجة، شريطة موافقة المجلس التنفيذي للصندوق أثناء المراجعة التي يجريها<sup>4</sup>.

5. برنامجي التسهيل الائتماني السريع (Rapid Credit Facility - RCF)، وأداة التمويل السريع (Rapid Financing Instrument - RFI): يهدفان إلى تقديم المساعدات العاجلة للدول منخفضة الدخل لمواجهة أثر ارتفاع أسعار السلع الأولية والكوارث الطبيعية، التي أدت إلى اختلال موازين المدفوعات. تُقدّم المساعدات المالية بموجب هذا التسهيل في شكل قرض مباشر. ورغم أنه يُصرف في دفعة واحدة، فإن تكرار استخدامه ممكن في غضون أي فترة تبلغ ثلاث سنوات إذا كانت احتياجات ميزان المدفوعات ناشئة في الأساس عن صدمة مفاجئة وخارجية أو كان للبلد المعني سجل أداء سابق في تطبيق سياسات اقتصادية كلية ملائمة. غير أن صرف الموارد لا يجوز أن يزيد على دفتين خلال 12 شهراً. وقد يؤدي تكرار استخدامه إلى تيسير الانتقال في نهاية المطاف إلى اتفاق للاستفادة من "التسهيل الائتماني الممدد" (ECF).

### ثالثاً: تطورات الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول العربية المقترضة

تباينت وتيرة النشاط الاقتصادي في الدولة العربية بين فترات الرواج والركود الاقتصادي، متأثرة بعدة عوامل منها طبيعة النمو العالمي خاصة بالنسبة للشركاء التجاريين الرئيسيين في كل من قارة آسيا ومنطقة اليورو وكذلك تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، إضافة إلى الضغوط على سعر صرف العملات الوطنية نتيجة تقلب الاحتياطيات من النقد الأجنبي في بعض الدول العربية، وكذلك أثر الأزمات الاقتصادية، حيث ساهمت الظروف التي سادت خلال السنوات الماضية، في لجوء العديد من الدول إلى

<sup>4</sup> صندوق النقد الدولي.

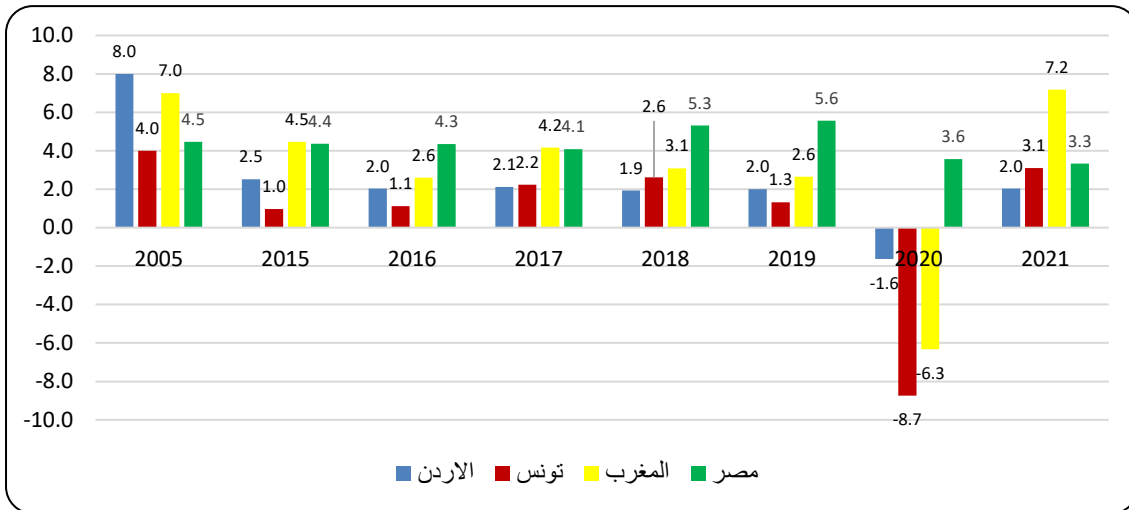
## تقييم أثر برامج التصحيح الهيكلي في عينة مختارة من الدول العربية

التوسع في الاقتراض، من أجل تمويل العجزات في الموازنة العامة وميزان المدفوعات. بناءً عليه، ارتفعت الديون الخارجية ما أثر مباشرةً على الوضع الاقتصادي للدول. واجهت بعض الدول العربية عدد من التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية خلال السنوات الأخيرة، منها على سبيل المثال الأزمة المالية العالمية والتطورات المحلية التي شهدتها بعض الدول العربية، والتي أثرت في العديد من دول تلك المجموعة سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

ففي الدول موضع الدراسة سجلت الأردن، تراجعاً في معدل النمو الحقيقي من نحو 8 في المائة في عام 2005 إلى حوالي 2 في المائة عام 2019، في حين سجلت إنكماشاً بحوالي 1.6 في عام 2020، متأثراً بالعديد من الأحداث على المستويين الداخلي والخارجي، من أبرزها: تدفق اللاجئين وأزمة تراجع واردات الغاز، والتي أدت إلى ارتفاع في فاتورة الإنفاق العام، وارتفاع عجزات الموازنة العامة والحساب الجاري. وفاقت تداعيات جائحة كوفيد-19 من هذه الأوضاع غير المواتية، مما دفع الحكومة الأردنية منذ عام 2020، إلى تطبيق سياسات مالية ونقدية احترازية واستثنائية، للحد من تداعيات هذه الأزمات والمحافظة على المستوى العام للأسعار وتخفيف عجز الموازنة العامة.

في تونس، تراجع معدل النمو الحقيقي من 4 في المائة في عام 2005، إلى من 1.3 بالمائة خلال عام 2019 وانكمش بحوالي 8.7 في المائة عام 2020، ويعزى ذلك إلى التطورات المحلية، وكذلك ارتفاع مستويات المديونية الخارجية كنتيجة لارتفاع العجز بميزان الحساب الجاري إلى نحو 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع العجز التجاري، بسبب ارتفاع قيمة الواردات من السلع والخدمات إلى نسب بلغت أكثر من 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 في عام 2020.

شكل رقم (1)  
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية  
خلال الفترة (2005 و 2015-2021)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية.

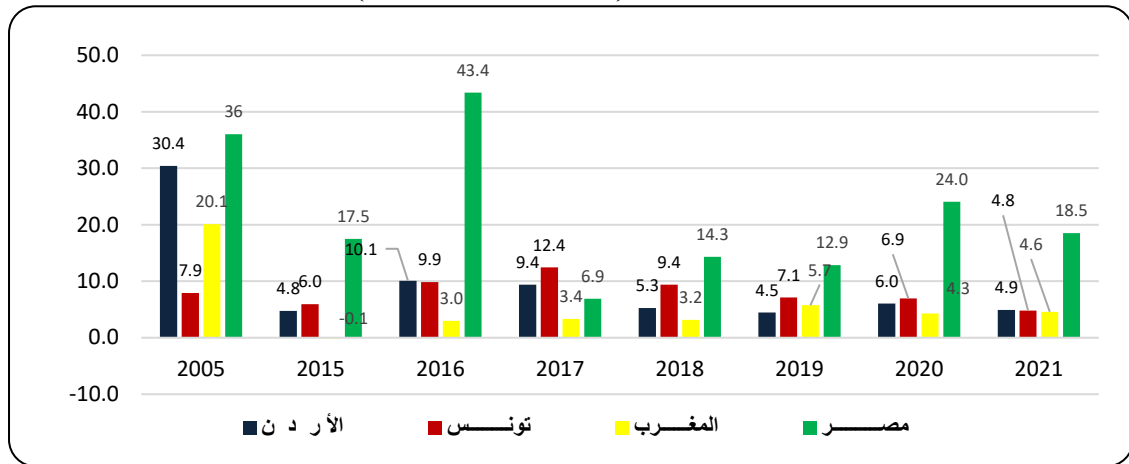
<sup>5</sup> بالأسعار الثابتة لسنة الأساس (2015=100)

فيما يتعلق بالمغرب، تراوح معدل النمو الحقيقي ما بين 2.6 و 7 في المائة خلال الفترة 2005 إلى 2019 وإنكمش بحوالي 6.3 في المائة عام 2020. يعزى ذلك إلى عدد من الأسباب، منها: التراجع الذي شهده أداء القطاع الفلاحي، الذي يعتبر أحد أهم القطاعات في المغرب، إضافة إلى تراجع أداء قطاع الصناعات التحويلية. كما تأثر الاقتصاد المغربي بالتباطؤ الذي شهده أداء النشاط الاقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأبرز للمغرب، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي لدى هذه الدول نحو 1.6 في المائة في عام 2016<sup>6</sup>، وكذلك بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 في عام 2020، شكل رقم (1).

بخصوص التطورات الاقتصادية في مصر، فقد حققت معدل نمو حقيقي بلغ حوالي 3.6 في المائة عام 2020، بالرغم من جائحة كوفيد-19، ويعزى ذلك إلى الدعم الذي قدمته الحكومة للمشاريع البنية التحتية والمقدرة بنحو 100 مليار جنيه مصري، وحوالي 10 مليار جنيه مصري لتحفيز الأنشطة الصناعية.

فيما يتعلق بمعدل نمو الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي إلى القطاع الخاص، فقد تراجع معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في كل من الأردن وتونس والمغرب ومصر بنسب بلغت إلى حوالي 4.9 و 4.6 و 4.3 و 18.5 في المائة عام 2021 وحوالي 6.0 و 6.9 و 4.3 و 24.0 في المائة عام 2020 على التوالي، مقارنة بنمو بلغ نحو 30.4 و 20.1 و 7.9 و 20.1 و 36 في المائة عام 2005 على التوالي، شكل رقم (2).

شكل رقم (2)  
معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في بعض الدول العربية  
خلال الفترة (2005 و 2015-2021)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية.

فيما يخص المديونية الخارجية، فقد واجهت عدد من الدول العربية ارتفاعاً في هذه المديونية في السنوات السابقة، بسبب ارتفاع العجز في الموازنة العامة والعجز في ميزان المدفوعات، نتيجة التقلبات الهيكلية، بسبب التوسع في النفقات الحكومية منذ بداية التسعينات، وتراجع الإيرادات وانخفاض المساعدات الخارجية. إضافة

<sup>6</sup> صندوق النقد الدولي، تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في يوليو 2016.



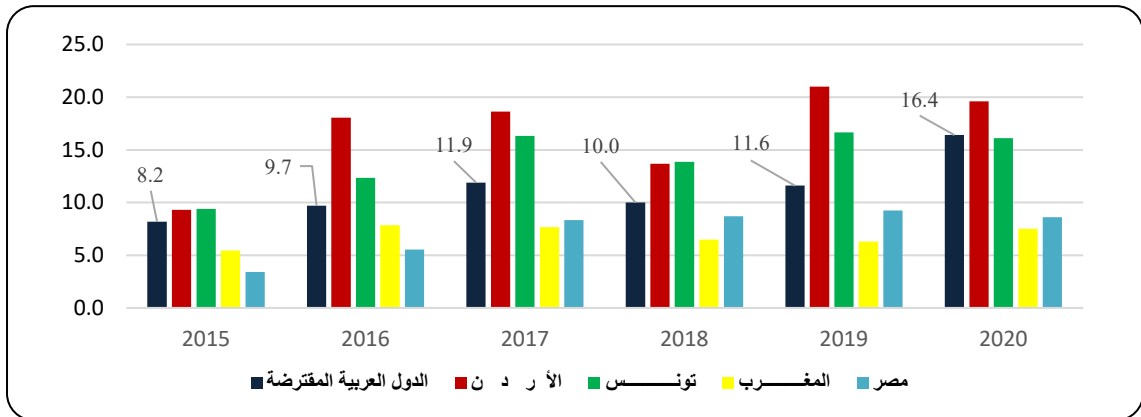
إلى أسباب أخرى تتعلق بالتوسع في القروض المحلية من البنوك التجارية مما ساهم في ارتفاع الدين الداخلي، وتراجع التحويلات الخارجية وانخفاض شروط التبادل التجاري مع الشركاء من الدول المتقدمة.<sup>7</sup> نتيجة لذلك، تأثرت قدرة عدد من الدول على دفع الأقساط وخدمة الدين المترتبة عن ذلك. بالتالي تبنت الدول سياسات نقدية توسعية لتمويل العجزات، واتباع سياسة التمويل بالعجز.

كنتيجة لما سبق سجلت المديونية في الدول العربية المقترضة ارتفاعاً بنحو 4.0 في المائة<sup>8</sup> سنوياً خلال الفترة (2005 - 2020)، لتصل قيمتها إلى نحو 378.4 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020، مقارنة بنحو 139.0 مليار دولار أمريكي في عام 2005.<sup>9</sup>

من جانب آخر، ارتفعت خدمة الدين للدول العربية المقترضة بنحو 4.3 في المائة سنوياً خلال الفترة من 2005 إلى 2020، لترتفع بذلك خدمة الدين العام من نحو 17.8 مليار دولار أمريكي في عام 2005 إلى 33.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020.

كما شكّل ارتفاع خدمة الدين الخارجي تحديات على اقتصادات عدد من الدول العربية، تمثلت أهمها في: ارتفاع خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات من نحو 10.8 في المائة عام 2005 إلى نحو 15.1 في المائة في عام 2020، بما يعكس ما يتم استنفاذه من إجمالي صادرات السلع والخدمات لدفع قيمة خدمة الدين<sup>10</sup> والبالغة 16.4 في المائة من إجمالي الصادرات خلال عام 2020، بالنسبة للدول العربية المقترضة، مقابل 9.9 في المائة في عام 2005.

شكل رقم (3)  
نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في بعض الدول العربية  
للأعوام 2015-2020



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية.

<sup>7</sup> بسبب الكساد في الدول المتقدمة خلال بعض السنوات في تسعينات القرن الماضي، مما أدى تقليص هذه الدول طلب على صادرات الدول النامية، بسبب السياسات الانكماشية التي تبنتها في تلك الفترات.

<sup>8</sup> معدل نمو مركب على أساس سنوي.

<sup>9</sup> صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية.

<sup>10</sup> صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، أعداد مختلفة.

## رابعاً: برامج الإصلاح الاقتصادي المُطبقة في بعض الدول العربية

تتضمن برامج الإصلاحات الاقتصادية استحداث سياسات للاستقرار الاقتصادي، ترمي لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتنفيذ إجراءات تهدف إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد، ومعالجة التشوهات التي تحد من كفاءة الأسواق المحلية بأشكالها المختلفة، وتصب في زيادة مرونة الاقتصاد من خلال الإصلاحات المتعلقة بهيكل أسعار الفائدة، من أجل الحفاظ على أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات موجبة، فضلاً عن المساهمة في تنويع مصادر تمويل عجز الموازنة، وإصلاح إختلالات الميزان الجاري، وتطوير التشريعات المشجعة للاستثمار، وخلق بيئة تنافسية تركز إلى المبادي المتعارف عليها للحكومة. كل هذه الإصلاحات من شأنها مجتمعة أن تزيد من منعة الاقتصاد وتعزز قدرته على تجاوز الاختلالات الداخلية والخارجية، وتصب في نهاية المطاف في تعزيز الاستدامة المالية والاقتصادية<sup>11</sup>. استطاع عدد من الدول العربية، التي تواجه تحديات اقتصادية، إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الإقليمية والدولية، حصلت بموجبها على دعم لتمويل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها، وتتضمن عناصر ذات أبعاد محددة، تتعلق بالسياسات الاقتصادية، ومكوناتها، وتنطوي على إجراءات من شأنها المساهمة في ترشيد الإنفاق العام وزيادة الإيرادات، من خلال ترشيد الدعم الحكومي الموجه للسلع والخدمات، فضلاً عن إجراء مراجعات لتسعيرة بعض الخدمات الحكومية، وإصلاح منظومة الإدارة الضريبية. هدفت هذه البرامج في مجملها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة عجز ميزان المدفوعات، والموازنة العامة.

كذلك، شملت برامج الإصلاح المتفق عليها إجراءات تهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية والتنافسية للدول، وتشجيع دور القطاع الخاص الريادي والفعال في المنافسة، للدخول إلى الأسواق العالمية. إضافة إلى ذلك، تضمنت البرامج خططاً لتنمية العنصر البشري وتعزيز المشاركة المجتمعية المتوازنة في الأنشطة الاقتصادية، بما يتطلب تخصيص جزء من الموارد الحكومية لتوجيهها لدعم برامج تأهيل ورفع كفاءة العاملين في مؤسسات الدولة، وتخلي الحكومة تدريجياً عن مزاوله بعض الأنشطة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص وزيادة الشفافية وتحرير التجارة والأسعار، وإصلاح منظومة الصرف الأجنبي، وزيادة الصادرات وتخفيض مستوى الواردات.

<sup>11</sup> المعهد العربي للتخطيط بالكويت، "التصحيح الهيكلي"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثالثة، العدد الواحد والثلاثون، يوليو 2004، <http://www.arab-api.org/publication/pdfs/86/86>.

#### 1.4 برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من صندوق النقد العربي<sup>12</sup>

فيما يلي نستعرض التسهيلات الائتمانية المقدمة من صندوق النقد العربي إلى بعض الدول العربية، وهي: الأردن، وتونس، والمغرب، ومصر.

##### 1) التسهيلات الائتمانية المقدمة للأردن

بلغ عدد التسهيلات الائتمانية المقدمة للأردن من قبل صندوق النقد العربي 27 قرصاً حتى نهاية 2021، منها سبعة قروض تلقائية وستة قروض تعويضية وستة قروض تصحيح هيكلية وثلاثة قروض تسهيل التجارة وثلاثة قروض ممتدة وقروض عادي، بقيمة بلغت نحو 224 مليون دينار عربي حسابي، أي ما يعادل 672 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

##### 2) التسهيلات الائتمانية المقدمة لتونس

بلغ عدد التسهيلات الائتمانية المقدمة لتونس من قبل صندوق النقد العربي 20 قرصاً حتى نهاية 2021، منها سبعة قروض تلقائية وأربعة قروض تعويضية وسبعة قروض تصحيح هيكلية وقروض تسهيل التجارة وقروض تتعلق بدعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بقيمة بلغت نحو 207.9 مليون دينار عربي حسابي أي ما يعادل 623.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

##### 3) التسهيلات الائتمانية المقدمة للمغرب

بلغ عدد التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى المغرب من قبل صندوق النقد العربي 30 قرصاً حتى نهاية 2021، منها أحد عشر قرض تلقائياً وخمسة قروض تعويضية وثلاثة قروض ممتدة وثمان قروض تصحيح هيكلية وقروض تسهيل التجارة وقروض تسهيل نفط وقروض عادي، بقيمة بلغت نحو 567.3 مليون دينار عربي حسابي أي ما يعادل 1.7 مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

##### 4) التسهيلات الائتمانية المقدمة لمصر

بلغ عدد التسهيلات الائتمانية المدعومة بموارد صندوق النقد العربي إلى مصر 17 قرصاً حتى نهاية 2021، منها ستة قروض تلقائية، وقروض ممتدة، وثلاثة قروض تعويضية، وستة قروض تصحيح هيكلية، وقروض تسهيل دعم البيئة مواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بقيمة بلغت حوالي 774.5 مليون دينار عربي حسابي أي ما يعادل حوالي 2.3 مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

<sup>12</sup> لمزيد من المعلومات يمكن مراجعة موقع صندوق النقد العربي.

## 2.4 برامج التصحيح الهيكلي المدعومة من صندوق النقد الدولي

فيما يلي نستعرض القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة في إطار برامج التسهيل المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي إلى بعض الدول العربية:

### (1) التسهيلات الائتمانية المقدمة من صندوق النقد الدولي إلى الأردن

بلغ عدد التسهيلات الائتمانية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي ثمان قروض، في حين بلغ رصيد هذه التسهيلات حوالي 2.6 مليار وحدة حقوق سحب، سُحب منها نحو 2 مليار خلال الفترة (1989-2019)، جدول رقم (2)

### جدول رقم (2)

ملخص التزامات التسهيلات الائتمانية من صندوق النقد الدولي للأردن  
(ألف وحدة حقوق سحب) كما في 31 أغسطس 2018<sup>13</sup>

التسهيلات	تاريخ بداية الالتزام	تاريخ آخر صرف يتم بموجب الترتيبات المسحوبة بالكامل	المبلغ الموافق عليه	المبلغ المسحوب
تسهيل صندوق النقد الدولي الممدد (EFF)	24 أغسطس 2016	23 أغسطس 2019	514,650	102,930
الاستعداد الائتماني (SBAs)	3 أغسطس 2012	2 أغسطس 2014	1,364,000	1,364,000
الاستعداد الائتماني (SBAs)	3 يوليو 2002	2 يوليو 2004	85,280	10,660
تسهيل صندوق النقد الدولي الممدد (EFF)	15 أبريل 1999	31 مايو 2002	127,880	127,880
تسهيل صندوق النقد الدولي الممدد (EFF)	9 فبراير 1996	8 فبراير 1999	238,040	202,520
تسهيل صندوق النقد الدولي الممدد (EFF)	25 مايو 1994	9 فبراير 1996	189,300	130,320
الاستعداد الائتماني (SBAs)	26 فبراير 1992	25 فبراير 1994	44,400	44,400
الاستعداد الائتماني (SBAs)	14 يوليو 1989	31 يناير 1991	60,000	26,800
<b>اجمالي التسهيلات الائتمانية (القروض)</b>				<b>2,009,510</b>
			<b>2,623,550</b>	

المصدر: صندوق النقد الدولي.

<sup>13</sup> استناداً لأحدث بيانات التسهيلات الائتمانية المقدمة للدول

## 2) التسهيلات الائتمانية المقدمة من صندوق النقد الدولي إلى تونس

بلغ عدد التسهيلات الائتمانية المتفق عليها لتونس نحو عشرة قروض برصيد بلغ حوالي 3.5 مليار وحدة حقوق السحب، سُحب منها نحو 2.5 مليار وحدة حقوق سحب خلال الفترة (1964-2019)، جدول رقم (3).

### جدول رقم (3)

#### ملخص التزامات التسهيلات الائتمانية من صندوق النقد الدولي لتونس (ألف وحدة حقوق سحب) كما في 30 يونيو 2019

التسهيلات	تاريخ بداية الالتزام	تاريخ آخر صرف يتم بموجب الترتيبات المسحوبة بالكامل	المبلغ الموافق عليه	المبلغ المسحوب
تسهيل صندوق النقد الدولي الممدد (EFF)	20 مايو 2016	20 مايو 2019	1,952,253	1,161,713
الاستعداد الائتماني (SBAs)	7 يوليو 2013	31 ديسمبر 2015	1,146,000	1,002,750
تسهيل صندوق النقد الدولي الممدد (EFF)	25 يوليو 1988	24 يوليو 1992	207,300	207,300
الاستعداد الائتماني (SBAs)	4 نوفمبر 1986	31 مايو 1988	103,650	91,000
الاستعداد الائتماني (SBAs)	1 يناير 1970	31 ديسمبر 1970	7,500	7,500
الاستعداد الائتماني (SBAs)	1 يناير 1969	31 ديسمبر 1969	6,000	4,500
الاستعداد الائتماني (SBAs)	27 ديسمبر 1967	26 ديسمبر 1968	9,610	9,610
الاستعداد الائتماني (SBAs)	5 ديسمبر 1966	4 ديسمبر 1967	9,600	9,600
الاستعداد الائتماني (SBAs)	12 نوفمبر 1965	11 نوفمبر 1966	5,600	5,600
الاستعداد الائتماني (SBAs)	1 أكتوبر 1964	30 سبتمبر 1965	14,250	14,250
اجمالي التسهيلات الائتمانية (القروض)			3,461,764	2,513,824

المصدر: صندوق النقد الدولي.

## 3) التسهيلات الائتمانية المقدمة من صندوق النقد الدولي إلى المغرب

بلغ عدد التسهيلات الائتمانية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي منذ عام 1959 نحو 20 قرض، بينما بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية نحو 15.3 مليار وحدة حقوق سحب، سُحب منها نحو 1.5 مليار وحدة حقوق السحب.

جدول رقم (4)  
ملخص التزامات التسهيلات الائتمانية من صندوق النقد الدولي للمغرب  
(ألف وحدة حقوق سحب) كما في 30 يونيو 2019

التسهيلات	تاريخ بداية الالتزام	تاريخ آخر صرف يتم بموجب الترتيبات المسحوبة بالكامل	المبلغ الموافق عليه	المبلغ المسحوب
برنامج خط الوقاية والسيولة	17 ديسمبر 2018	16 ديسمبر 2020	2,150,800	0
برنامج خط الوقاية والسيولة	22 يوليو 2016	21 يوليو 2018	2,504,000	0
برنامج خط الوقاية والسيولة	28 يوليو 2014	21 يوليو 2016	3,235,100	0
برنامج خط الوقاية والسيولة	27 أغسطس 2012	27 يوليو 2014	4,117,400	0
الاستعداد الائتماني (SBAs)	31 يناير 1991	31 مارس 1993	91,980	18,396
الاستعداد الائتماني (SBAs)	20 يوليو 1990	31 مارس 1991	100,000	48,000
الاستعداد الائتماني (SBAs)	30 أغسطس 1988	31 ديسمبر 1989	210,000	210,000
الاستعداد الائتماني (SBAs)	16 ديسمبر 1986	30 أبريل 1988	230,000	230,000
الاستعداد الائتماني (SBAs)	12 سبتمبر 1985	15 ديسمبر 1986	200,000	10,000
الاستعداد الائتماني (SBAs)	16 سبتمبر 1983	15 ديسمبر 1985	300,000	300,000
الاستعداد الائتماني (SBAs)	26 أبريل 1982	25 أبريل 1983	281,250	281,250
تسهيل صندوق النقد الدولي الممدد (EFF)	9 مارس 1981	25 أبريل 1982	817,050	136,500
تسهيل صندوق النقد الدولي الممدد (EFF)	8 أكتوبر 1980	8 مارس 1981	810,000	147,000
الاستعداد الائتماني (SBAs)	18 مارس 1971	17 مارس 1972	30,000	8,250
الاستعداد الائتماني (SBAs)	15 ديسمبر 1969	14 ديسمبر 1970	25,000	10,000
الاستعداد الائتماني (SBAs)	257 أكتوبر 1968	26 أكتوبر 1969	27,000	10,000
الاستعداد الائتماني (SBAs)	27 أكتوبر 1967	26 أكتوبر 1968	50,000	50,000
الاستعداد الائتماني (SBAs)	23 سبتمبر 1966	22 سبتمبر 1967	50,000	0
الاستعداد الائتماني (SBAs)	23 سبتمبر 1965	22 سبتمبر 1966	45,000	0
الاستعداد الائتماني (SBAs)	15 نوفمبر 1959	14 نوفمبر 1960	25,000	0
اجمالي التسهيلات الائتمانية			15,299,580	1,459,396

المصدر: صندوق النقد الدولي.

4) التسهيلات الائتمانية المقدمة من صندوق النقد الدولي إلى مصر

بلغ عدد التسهيلات الائتمانية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي منذ عام 1962 نحو 11 قرض كما في 30 مايو 2020، بينما بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية نحو 16.4 مليار وحدة حقوق سحب، سُحب منها نحو 14.9 مليار وحدة حقوق السحب.

جدول رقم (5)  
ملخص التزامات التسهيلات الائتمانية من صندوق النقد الدولي لمصر  
(ألف وحدة حقوق سحب) كما في 30 مايو 2020

المبلغ المسحوب	المبلغ الموافق عليه	تاريخ آخر صرف يتم بموجب الترتيبات المسحوبة بالكامل	تاريخ بداية الالتزام	التسهيلات
3,763,640	3,763,640	25 يونيو 2021	26 يونيو 2020	برنامج الاستعداد الائتماني (SBAs)
2,037,100	2,037,100	13 مايو 2020	11 مايو 2020	التسهيل الائتماني السريع
8,596,570	8,596,570	29 يوليو 2019	11 نوفمبر 2016	تسهيل التمويل الممدد (EFF)
0	271,400	30 سبتمبر 1998	11 أكتوبر 1996	برنامج الاستعداد الائتماني (SBAs)
0	400,000	19 سبتمبر 1996	20 سبتمبر 1993	تسهيل التمويل الممدد (EFF)
147,200	234,400	31 مايو 1993	7=19 مايو 1991	برنامج الاستعداد الائتماني (SBAs)
116,000	250,000	30 نوفمبر 1988	15 مايو 1987	برنامج الاستعداد الائتماني (SBAs)
75,000	600,000	27 يوليو 1981	28 يوليو 1978	تسهيل التمويل الممدد (EFF)
105,000	125,000	19 أبريل 1978	20 أبريل 1977	برنامج الاستعداد الائتماني (SBAs)
40,000	40,000	22 مايو 1995	23 مايو 1964	برنامج الاستعداد الائتماني (SBAs)
42,500	42,500	6 مايو 1963	7 مايو 1962	برنامج الاستعداد الائتماني (SBAs)
14,923,010	16,360,610			إجمالي التسهيلات الائتمانية (القروض)

المصدر: صندوق النقد الدولي.

خامساً: تقييم أثر برامج الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول العربية

إن قياس الآثار المترتبة على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي لا يعتبر بالأمر السهل، حيث لا يمكن بسهولة تحديد الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق النتائج المرغوبة من هذه البرامج، من خلال حزمة التدابير المعتمدة، والتي تشمل العديد من أدوات السياسة المالية والنقدية ومنظومة أسعار الصرف وإصلاحات النظام المالي والأجور والنفقات، أو العناصر التي تحول دون ذلك.

يعتبر المقياس الأفضل في قياس فعالية هذه البرامج، أن يتم استبعاد آثارها الضمنية على التطورات في متغيرات الاقتصاد الكلي، ومقارنتها بالبديل المتمثل في حالة عدم تطبيق برامج التصحيح الهيكلي، حيث تعتبر هذا الطريقة من الطرق الفعالة في قياس مدى فعالية البرامج. إلا أن التحدي يكمن في عدم معرفة الأوضاع في حالة عدم تطبيق البرنامج، لذلك يتم رصد تجارب الدول المشابهة التي طبقت برنامج التصحيح والدول التي لم تطبقها ومقارنة النتائج. في المجمل تتوفر خمسة طرق لقياس آثار تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي ومدى مساهمتها في معالجة الاختلالات في الاقتصادات الوطنية.

جدول رقم (6)  
طرق تقييم أثر برامج التصحيح الهيكلي<sup>14</sup>

الوصف	الطريقة
يتم مقارنة مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي خلال كل من فترة التطبيق وفترة ما بعد التطبيق مع فترة ما قبل تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، ويتم مقارنة أهداف البرامج مع ما تم تحقيقه فعلياً، حيث تعتبر هذه الطريقة من المنهجيات سهلة التطبيق من خلال اختيار متغيرات الاقتصاد الكلي قبل تطبيق البرنامج وبعد تطبيق البرنامج.	1. طريقة ما قبل وبعد (منهجية القبلي والبعدي)
يتم مقارنة أداء الاقتصاد الكلي للدول التي طبقت برامج التصحيح مع دول مشابهة لم تنطبق تلك البرامج، حيث يتم اختيار مجموعة من الدول الشبيهة التي تطبق البرنامج مع مجموعة من الدول الشبيهة التي لم تطبقها ومقارنة النتائج.	2. طريقة مع وبدون البرنامج
يتم مقارنة أداء الدول التي قامت بتطبيق برامج التصحيح الهيكلي مع عدد من الدول التي لم تطبق، وتعديل فروق الشروط البدائية والتحكم في التأثيرات الخارجية.	3. طريقة التقييم المعمم
يتم مقارنة الأداء في حالة تطبيق النموذج مع الأداء في حالة تطبيق سياسات بديلة.	4. طريقة المحاكاة
يتم تطبيق نموذج (بولاك) لتحديد المستوى المستدام لميزان المدفوعات مع تحقيق استقرار الأسعار، إضافة إلى استخدام الحدود القصوى للقروض وسعر الفائدة كأدوات السياسة لتحقيق استقرار ميزان المدفوعات. ويعتبر نموذج (بولاك) حجر الزاوية لبرامج صندوق النقد الدولي في تصميم سياسات التثبيت، والذي يعتمد على تقليص حجم الإقراض المقدم للاقتصاد في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حيث يستند نموذج البرمجة المالية الذي يتم من خلاله تحديد الإطار العلمي لسياسة التثبيت واستقرار ميزان المدفوعات إلى معالجة موازنة الانفاق والدخل.	5. البرمجة المالية

Source: IMF (1998), Do IMF-Support Programs Work? A Survey of the Cross-Country Empirical Evidence

فيما يتعلق بتقييم أثر برامج التصحيح الهيكلي المدعومة بـ موارد صندوق النقد الدولي، فقد تم تطبيق منهجية "قبل وبعد"، فيما يتطلب تطبيق المنهجية تحديد ثلاث سنوات قبل تطبيق البرنامج المتفق عليه، وفترة البرنامج التي تستمر في الغالب ثلاثة سنوات، وثلاث سنوات ما بعد تطبيق البرنامج المتفق عليه. ولغرض تحديد السنوات قبل وخلال وبعد البرنامج تم تعريف متغير وهمي للفترة الزمنية الممتدة قبل وخلال وبعد البرنامج، موضح على النحو التالي: القيمة (1) للمتغير خلال ثلاث سنوات قبل البرنامج، والقيمة (2) للمتغير خلال تطبيق البرنامج، والقيمة (3) خلال ثلاث سنوات ما بعد البرنامج.

من جانب آخر، يعمل مكتب التقييم المستقل (IEO) التابع لصندوق النقد الدولي<sup>15</sup> الذي تأسس في عام 2001 على تقييم الإجراءات بموضوعية وإستقلالية بشكل منهجي. والغرض من هذا المكتب تعزيز ثقافة التعلم داخل الصندوق، وتقوية المصادقية الخارجية للصندوق، ودعم الإدارة المؤسسية للمجلس التنفيذي ومسؤوليات الرقابة. تم تصميم مكتب التقييم المستقل (IEO) لاستكمال أعمال المراجعة والتقييم

<sup>14</sup> IMF (1998), Do IMF-Support Programs Work? A Survey of the Cross-Country Empirical Evidence.

<sup>15</sup> Independent Evaluation Office (IEO) of IMF (2007), Structural Conditionality in IMF-Supported Programs.



داخل الصندوق، وكذلك لتقييم برامج التصحيح الهيكلي وتحسين قدرة المؤسسة على استخلاص الدروس المستفادة.

يعتبر مكتب التقييم مستقل عن إدارة الصندوق وموظفيه، ويعمل على أسس بعيدة عن المجلس التنفيذي للصندوق، ويقدم تقاريره بانتظام إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي. ولضمان استقلالية مكتب التقييم المستقل، يتم تحديد برنامج عمله فقط من قبل مدير مكتب التقييم المستقل بعد مشاورات مكثفة مع المجلس التنفيذي ومحاظفي الصندوق والإدارة وأصحاب المصلحة الخارجيين. كما يتم النظر في ميزانية مكتب التقييم المستقل والموافقة عليها من قبل المجلس التنفيذي بشكل منفصل عن الميزانية الإدارية للصندوق. يهدف مكتب التقييم المستقل إلى إنتاج تقييمين سنويًا، إضافة إلى مراجعات تقييماته السابقة بعد خمس إلى عشر سنوات، من إصدارها لأول مرة، وهذه التقييمات متوفرة على موقع المكتب (IEO) على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

### 1.5 تقييم أثر برامج الإصلاح الهيكلي المتفق عليها مع صندوق النقد العربي

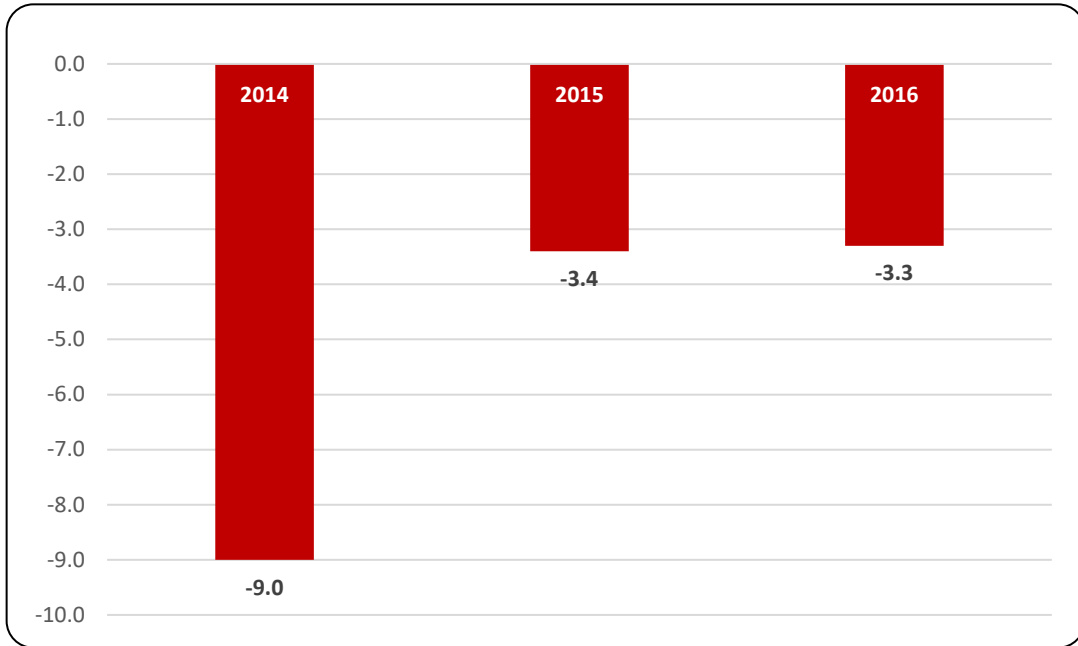
#### أولاً: تقييم أثر برنامج الإصلاح في قطاع مالية الحكومة المتفق عليه مع الأردن<sup>16</sup>

تم تطبيق برنامج الإصلاح المدعوم بقرض تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة يُمكن الحكومة الأردنية من تنفيذ الإجراءات المتضمنة بالبرنامج من خلال تبني مفهوم الإطار المالي متوسط الأجل، الذي يتم من خلاله أيضاً إعداد تقدير للإيرادات المحلية على مدى متوسط، استناداً إلى نماذج اقتصادية تراعي التطورات الاقتصادية المتوقعة وأثر التغيرات الاقتصادية الدولية على أداء الاقتصاد الوطني.

لهذا الغرض تم استخدام منهجية (قبل وبعد)<sup>17</sup> لتقييم أثر برنامج تسهيل التصحيح الهيكلي المتفق عليه بين الأردن وصندوق النقد العربي على مؤشر نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. تشير البيانات إلى تحسن نسبة عجز الموازنة العامة، فقد تراجع من نحو (9.0) في المائة في عام 2015 إلى نحو (3.3) في المائة في عام 2016، وذلك بعد تطبيق البرنامج المشار إليه في عام 2015، شكل رقم (4).

<sup>16</sup> صندوق النقد العربي (2015)، برنامج تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة المتفق عليه مع الصندوق.  
<sup>17</sup> هذه المنهجية معتمدة من قبل صندوق النقد الدولي في تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي.

شكل رقم (4)  
نسبة عجز الموازنة العامة للنتائج المحلي الإجمالي في الأردن  
خلال وبعد تطبيق برنامج تسهيل التصحيح الهيكلي  
(2016-2014)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية.

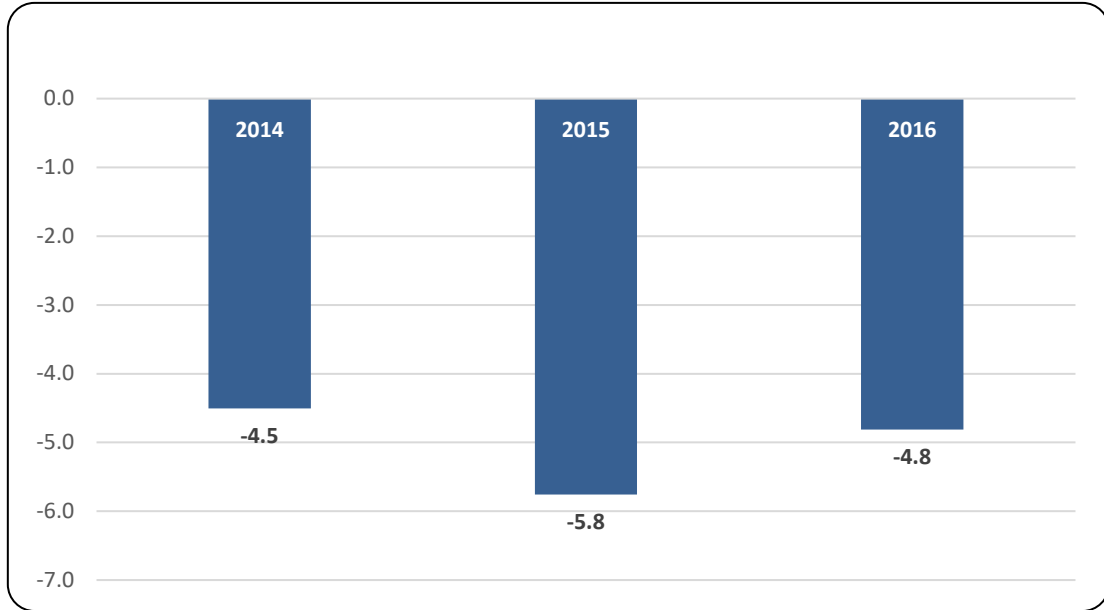
ثانياً: تقييم أثر برنامج الإصلاح في قطاع مالية الحكومة المتفق عليه مع تونس<sup>18</sup>

تم تطبيق برنامج إصلاح في قطاع مالية الحكومة، حيث تضمن برنامج إصلاح في قطاع مالية الحكومة حزمة من الإجراءات التي تساهم في تحديث إطار الموازنة العامة وتقوية وتطوير الإدارة الضريبية في تونس.

تم استخدام منهجية (قبل وبعد) لتقييم أثر البرنامج على مؤشر نسبة عجز الموازنة العامة للنتائج المحلي الإجمالي، وتشير الإحصاءات إلى تراجع نسبة عجز الموازنة العامة من (5.8) في المائة عام 2015 في فترة تطبيق البرنامج إلى حوالي (4.8) في المائة بعد تطبيق البرنامج المشار إليه في عام 2016.

<sup>18</sup> صندوق النقد العربي (2015)، برنامج الإصلاح في قطاع مالية الحكومة المدعوم بموارد الصندوق والمتفق عليه مع الصندوق.

شكل رقم (5)  
نسبة عجز الموازنة العامة للنتائج المحلي الإجمالي في تونس  
خلال وبعد تطبيق برنامج تسهيل التصحيح الهيكلي  
(2016-2014)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية

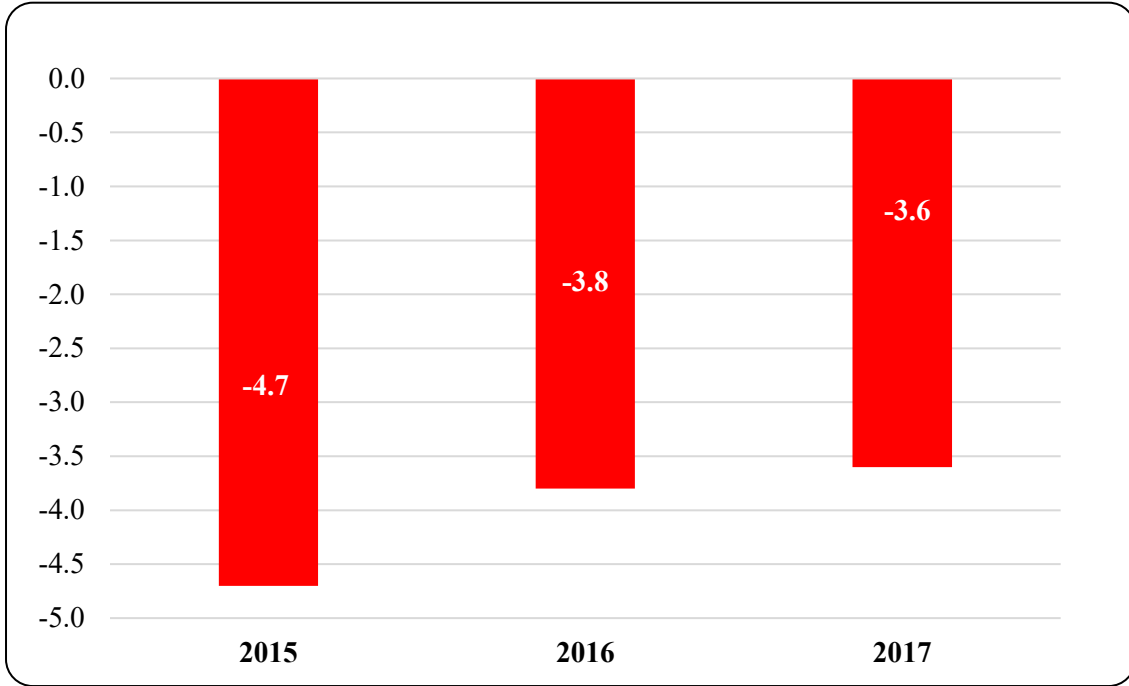
ثالثاً: تقييم أثر برنامج تسهيل التصحيح الهيكلي في معاملات مالية الحكومية المتفق عليه مع المغرب

تم تطبيق برنامج تسهيل التصحيح الهيكلي في معاملات مالية الحكومية في المغرب، وذلك لمعالجة الاختلالات المالية وتعزيز الشفافية والكفاءة في المعاملات المالية الحكومية، حيث أركز البرنامج على خمسة محاور في إطار إعداد إحصاءات مالية الحكومة<sup>19</sup>.

تم استخدام منهجية (قبل وبعد) لتقييم أثر البرنامج على مؤشر نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. تشير البيانات إلى تحسن العديد من المؤشرات بعد تطبيق البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد العربي، حيث تراجعت نسبة عجز الموازنة العامة من (3.8) في المائة في عام 2016 إلى نحو (3.6) في المائة في عام 2017، شكل رقم (6).

<sup>19</sup> صندوق النقد العربي (2016)، برنامج تسهيل التصحيح الهيكلي في معالجة الاختلالات المالية وتعزيز الشفافية والكفاءة في معاملات مالية الحكومة المتفق عليه مع الصندوق.

شكل رقم (6)  
نسبة عجز الموازنة العامة للنتائج المحلي الإجمالي في المغرب  
خلال وبعد تطبيق برنامج تسهيل التصحيح الهيكلي  
(2015-2017)

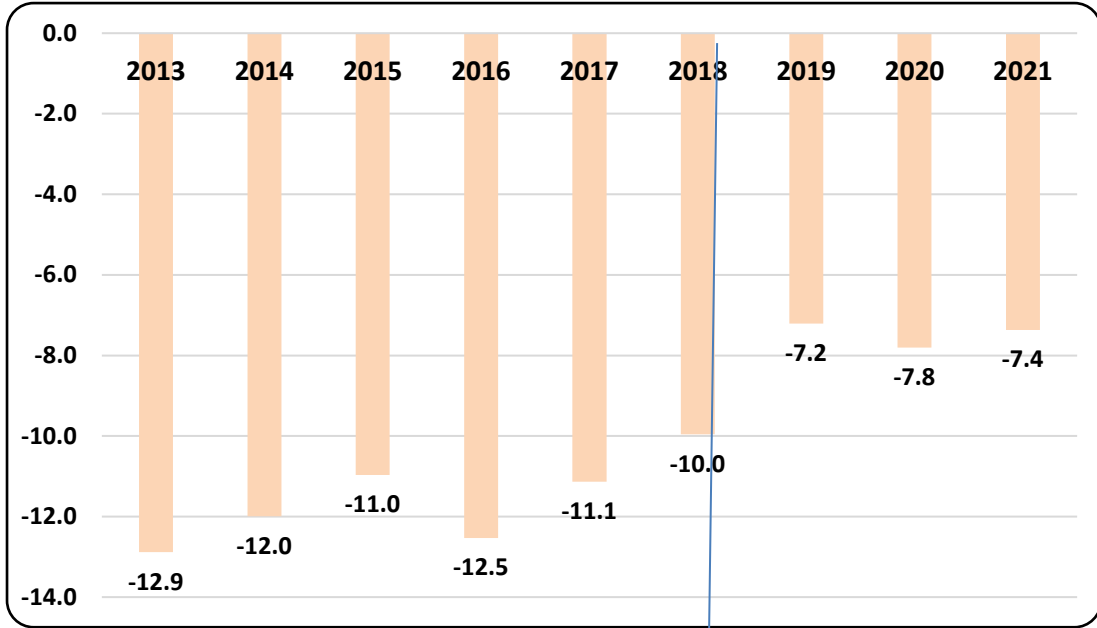


المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية

رابعاً: تقييم أثر برنامج تسهيل التصحيح الهيكلي في معاملات مالية الحكومية المتفق عليه مع مصر تم تطبيق برنامج تسهيل التصحيح الهيكلي الذي تم الاتفاق حوله بين مصر وصندوق النقد العربي عام 2020، بإطار تسهيل التصحيح الهيكلي لقطاع مالية الحكومة، في دعم الجهود الحكومية المبذولة في سياق البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي، الذي انطلق عام 2016. يركز البرنامج على ثلاثة محاور منها احتواء عجز الموازنة العامة.

تم استخدام منهجية (قبل وبعد) لتقييم أثر البرنامج على مؤشر نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. تشير البيانات إلى تحسن المؤشر بعد تطبيق البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد العربي، حيث تراجعت نسبة عجز الموازنة العامة من (10.0) في المائة في عام 2018 إلى نحو (7.2) و (7.8) و (7.4) في المائة في الأعوام 2019 و 2020 و 2021 في المائة أي بعد تطبيق البرنامج المتفق عليه، شكل رقم (7).

شكل رقم (7)  
نسبة عجز الموازنة العامة للنتائج المحلي الإجمالي في مصر  
خلال وبعد تطبيق برنامج تسهيل التصحيح الهيكلي  
(2018-2021)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية.

## 2.5 تقييم أثر برامج الإصلاح الهيكلي المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي

أولاً: تقييم أثر برنامج تصحيح الاستعداد الائتماني المتفق عليه بين الأردن وصندوق النقد الدولي  
واجه الاقتصاد الأردني عدد من التحديات جراء الصدمات الخارجية<sup>20</sup>، التي أثرت على رصيد الموازنة العامة والحساب الجاري، نتيجة ارتفاع فاتورة واردات الطاقة وتراجع النشاط السياحي وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي. قامت الحكومة الأردنية بتبني برنامجاً للإصلاح الاقتصادي يعالج اختلالات المالية العامة والحسابات الخارجية، نظراً لسلسلة الصدمات الاقتصادية الخارجية التي واجهتها والتي أثرت بواردات الطاقة والنشاط السياحي وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي. بالتالي تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج الاستعداد الائتماني لمدة ثلاث سنوات يبدأ من أغسطس 2012 وينتهي في عام 2015. تمثلت الأهداف الرئيسية للبرنامج في تصحيح الاختلالات المالية والخارجية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. لتحقيق هذه الأهداف، تم الاتفاق مع السلطات في الأردن على بعض الإجراءات التي تساهم في معالجة هذه الإختلالات من أهمها:

1. تعديلات مالية قصيرة ومتوسطة المدى مدعومة بإصلاحات في النظام الضريبي، وتحسين إدارة الضرائب.
2. ترشيد الإنفاق خاصة لبعض البنود المتضمنة في المالية العامة.

<sup>20</sup> نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، أغسطس 2012.

## تقييم أثر برامج التصحيح الهيكلي في عينة مختارة من الدول العربية

3. إصلاحات شاملة في قطاع الكهرباء لإعادة شركة الكهرباء الوطنية إلى استعادة التكلفة، من خلال تعديل تعرفه الكهرباء وتنويع مصادر الطاقة خاصة بعد تأثر إمدادات الغاز الطبيعي.

4. إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الشفافية والتجارة.

أمتد البرنامج على مدى ثلاث سنوات<sup>21</sup>، وأنتهى العمل به في أغسطس 2015. بلغت قيمة التسهيل 1.4 مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي للأردن قبل تطبيق البرنامج، تشير الإحصاءات إلى أن الميزان الجاري سجل عجزاً مالياً بلغ 4.7 مليار دولار أمريكي بما يعادل 14.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام (2012)، بينما سجل رصيد المالية العامة عجزاً بلغ 6.3 في المائة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد بلغ حوالي 4.6 في المائة في عام 2012، في حين ارتفع صافي الدين العام إلى حوالي 15.5 مليار دولار أمريكي، وسجل معدل البطالة نحو 12.2 في المائة في عام 2012.

### جدول رقم (7)

#### برنامج تصحيح الاستعداد الائتماني للأردن خلال الفترة (2012-2014)

3 سنوات بعد البرنامج			خلال برنامج الاستعداد الائتماني			3 سنوات قبل البرنامج			المؤشرات
2017	2016	2015	-2014 2015	2013	2012	2011	2010	2009	
3.6	-0.6	-1.1	3.0	4.9	4.6	4.2	4.9	-1.3	معدل التضخم (%)
18.3	15.3	13.1	11.9	12.6	12.2	12.9	12.5	12.9	معدل البطالة (%)
-886	-1108	-1396	-573	-1063	-1406	-955	-1268	-1597	رصيد الموازنة العامة للحكومة (مليون عملة محلية)
-3.1	-4.0	-5.2	-2.2	-4.4	-6.3	-4.7	-6.9	-9.7	رصيد الميزانية العامة للحكومة نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)
21641	21059	20769	18927	17669	15509	12633	11071	9715	صافي الدين (مليون دولار أمريكي)
73.6	74.4	75.8	72.3	72.2	69.1	60.3	57.5	55.8	صافي الدين نسبة للناتج المحلي (%)
-4399	-3857	-3475	-2612	-3509	-4718	-2960	-1885	-1245	رصيد ميزان الحساب الجاري (مليون دولار أمريكي)
-10.6	-9.7	-9.0	-7.1	-10.2	-14.9	-10.0	-6.9	-5.1	رصيد ميزان الحساب الجاري نسبة للناتج المحلي (%)
الحصة (343.1 مليون وحدة حقوق السحب خاصة) نسبتها 0.07 في المائة									وضع الأردن في مجلس المحافظين كما في مارس 2021

المصدر: صندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي.

لهذا الغرض تم استخدام منهجية (قبل وبعد) المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي لتقييم أثر البرنامج على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث يشير جدول التحليل الوصفي، أن رصيد الموازنة العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي 6.9 في المائة بما يمثل 1.3 مليار دينار أردني عن متوسط الفترة (2009-2011)، وتراجع عجز رصيد الموازنة العامة خلال فترة تطبيق البرنامج إلى نحو 4.3 في المائة بما يمثل حوالي مليار دينار أردني عن متوسط الفترة (2012-2014)، واستمر في التراجع إلى نحو 4.1 في المائة عن متوسط الفترة (2015-2017)، بما يشير إلى تحسن طفيف في عجز رصيد الموازنة العامة عن الفترة ما قبل تطبيق البرنامج المشار إليه.

<sup>21</sup> IMF (2012), Country Report No. 12/343, Jordan: Request for a Stand-By Arrangement—Staff Report.

## تقييم أثر برامج التصحيح الهيكلي في عينة مختارة من الدول العربية

فيما يتعلق برصيد الحساب الجاري، تُشير الإحصاءات إلى أن هذا الرصيد سجل عجزاً بلغ 9.2 في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل نحو 2.7 مليار دولار أمريكي قبل تطبيق البرنامج عن متوسط الفترة (2009-2011). يذكر أن رصيد الحساب الجاري سجل عجزاً بلغ حوالي 4.7 مليار دولار أمريكي في عام 2011. تشير الإحصاءات إلى ارتفاع العجز إلى نحو 10.7 في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ما يعادل 3.6 مليار دولار أمريكي عن متوسط الفترة (2012-2014)، بينما سجل العجز حوالي 2.6 مليار دولار أمريكي في عام 2014. إلا أن متوسط رصيد عجز الحساب الجاري، سجل بعد انتهاء فترة البرنامج حوالي 3.9 مليار دولار أمريكي عن متوسط الفترة (2015-2017)، وهو مستوى أعلى من متوسط الفترات السابقة. من جهة أخرى، تحسن معدل التضخم في الأردن بعد تطبيق برنامج الاستعداد الائتماني، حيث تراجع المستوى العام للأسعار بنحو 1.1 و 0.61 في المائة للأعوام 2015 و 2016 على التوالي. في حين بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة بعد البرنامج نحو 0.6 في المائة مقارنة بنحو 4.2 في المائة لمتوسط فترة تطبيق البرنامج.

في ضوء ما سبق واستناداً للنتائج التي تم التوصل إليها، فقد ساهم البرنامج في تحسن طفيف في عجز الموازنة العامة مقارنة بمستويات ما قبل البرنامج. فيما لم يحدث تغير يذكر في ضبط رصيد الحساب الجاري، يعزى ذلك إلى عدة أسباب منها ارتفاع العجز التجاري، الذي سجل قبل البرنامج 7 مليار دولار أمريكي، وارتفع إلى نحو 12 مليار دولار أمريكي خلال فترة تطبيق البرنامج، في حين بلغ العجز ما بعد البرنامج حوالي 10 مليار دولار أمريكي، كمحصلة لارتفاع الواردات بنسبة أعلى من الصادرات في حين تحسن ميزان الخدمات بدرجة أعلى من الميزان التجاري، الجدولين (7) و(8).

### جدول رقم (8)

#### التحليل الوصفي لمنهجية قبل وبعد لمتغيرات الاقتصاد الكلي (الأردن)

المؤشرات	المتغير الوهمي للبرنامج الإصلاحي الهيكلي للفترة الزمنية	أصغر قيمة للمتغير عن متوسط الفترة	أكبر قيمة خلال نفس الفترة	أكبر قيمة للمتغير خلال الفترة	الانحراف المعياري للمتغير خلال الفترة
رصيد الموازنة العامة (مليون وحدة محلية)	(1) الفترة قبل البرنامج	-1306	-955	-1597	321
	(2) الفترة خلال البرنامج	-1014	-573	-1406	419
	(3) الفترة ما بعد البرنامج	-1130	-886	-1396	256
معدل التضخم (%)	(1) الفترة قبل البرنامج	2.6	4.9	-1.3	3.4
	(2) الفترة خلال البرنامج	4.2	4.9	3.0	1.0
	(3) الفترة ما بعد البرنامج	0.6	3.6	-1.1	2.6
رصيد الميزان الجاري (مليون دولار أمريكي)	(1) الفترة قبل البرنامج	-2030	-1245	-2960	867
	(2) الفترة خلال البرنامج	-3613	-2612	-4718	1057
	(3) الفترة ما بعد البرنامج	-3910	-3475	-4399	464
معدل البطالة (%)	(1) الفترة قبل البرنامج	12.7	12.9	12.5	0.2
	(2) الفترة خلال البرنامج	12.2	12.6	11.9	0.4
	(3) الفترة ما بعد البرنامج	15.6	18.3	13.1	2.6

المصدر: محسوبة من قبل معدي الدراسة.

ثانياً: تقييم أثر برنامج تصحيح الاستعداد الائتماني المتفق عليه بين تونس مع صندوق النقد الدولي

تم إبرام إتفاقية بين تونس وصندوق النقد الدولي لتبني برنامج الاستعداد الائتماني (SBAs) بتاريخ 7 يوليو 2013، ذلك دعماً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعتة الحكومة التونسية بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي والخارجي وتعزيز النمو وتوسيع نطاقه، ومعالجة جوانب الضعف في القطاع المصرفي. تمتد فترة البرنامج على مدى ثلاث سنوات، وينتهي العمل بالبرنامج في نهاية عام 2015. بلغت قيمة المبلغ المتفق عليه حوالي 1.2 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وتم سحب مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة.

يتضمن البرنامج المتفق عليه مع تونس مزيج من السياسات الملائمة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، والمساعدة على تحديد مكونات أفضل للنفقات العامة واستعادة الحيز المالي الكافي للإنفاق على البنود الرأسمالية والاجتماعية ذات الأولوية: حيث تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على الإجراءات التالية:

1. انتهاج سياسة نقدية تهدف إلى احتواء التضخم واستقرار القطاع المصرفي.
2. زيادة مرونة سعر الصرف المصحوبة بإصلاحات هيكلية لتحسين تنافسية الاقتصاد وتحسين مركز تونس الخارجي.
3. إعادة بناء الحواجز الوقائية المتمثلة في الاحتياطات الأجنبية.
4. استقرار الأجور في القطاع العام.
5. دعم وكالة الأعمال الصغيرة.
6. تنفيذ برنامج تعزيز الاستثمار الخاص، وتعزيز خلق فرص عمل مستدامة، وتقليل الفوارق الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز السياسات الاجتماعية لحماية الفئات الأكثر ضعفاً<sup>22</sup>.

بالنسبة للوضع الاقتصادي في تونس قبل تطبيق البرنامج، تشير الإحصاءات إلى أن الميزان الجاري سجل في بداية عام 2013 عجزاً مالياً بلغ 4.5 مليار دولار أمريكي بما يعادل 9.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 4.1 مليار دولار أمريكي في عام 2012 بما يعادل 9.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. بينما سجل رصيد المالية العامة عجزاً بلغ 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وما قيمته 4.9 مليار دينار تونسي. بينما بلغ معدل التضخم في بداية البرنامج في عام 2013 حوالي 5.3 في المائة، كما ارتفع صافي الدين العام ليصل إلى 26.2 مليار دولار أمريكي في عام 2013 مقارنة بنحو 24.6 مليار دولار أمريكي في عام 2012، وسجل معدل البطالة حوالي 15.3 في المائة، جدول رقم (9).

<sup>22</sup> صندوق النقد الدولي (2013)، البيان الصحفي المتفق عليه مع السلطات في تونس، صفحة رقم 2.



جدول رقم (9)

برنامج تصحيح الاستعداد الائتماني لتونس  
خلال الفترة (2013-2015)

3 سنوات بعد البرنامج			خلال برنامج الاستعداد الائتماني			3 سنوات قبل البرنامج			المؤشرات
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
7.3	5.3	3.6	4.4	4.6	5.3	4.6	3.2	4.4	معدل التضخم (%)
15.5	15.5	15.5	15.4	15.0	15.3	16.7	18.9	13.0	معدل البطالة (%)
-5067	-5829	-5664	-4443	-3438	-4891	-4198	-2160	-739	رصيد الموازنة العامة (مليون عملة محلية)
-4.8	-6.0	-6.3	-5.3	-4.3	-6.5	-6.0	-3.3	-1.2	رصيد الموازنة العامة نسبة للنتائج المحلي الإجمالي (%)
38981	34002	30729	28346	29044	26184	24609	23636	21544	صافي الدين (مليون دولار أمريكي)
98.1	85.4	73.5	65.7	61.3	56.6	54.6	51.6	48.9	نسبة صافي الدين نسبة للنتائج المحلي (%)
-4443	-4080	-3893	-4186	-4689	-4466	-4110	-3869	-2468	رصيد ميزان الحساب الجاري (مليون دولار أمريكي)
-11.2	-10.3	-9.3	-9.7	-9.8	-9.7	-9.1	-8.4	-5.6	رصيد ميزان الحساب الجاري كنسبة للنتائج المحلي الإجمالي (%)
الحصة (545.2 مليون وحدة حقوق السحب) نسبتها 0.11 في المائة التصويت (العدد 6910)، بنسبة تبلغ نحو 0.14 من إجمالي الدول الأعضاء كما في مارس 2021									وضع تونس في مجلس المحافظين

المصدر: صندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي.

لهذا الغرض تم استخدام منهجية (قبل وبعد) المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي لتقييم أثر البرنامج على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث يشير جدول رقم (14) الخاص بالتحليل الوصفي لمنهجية قبل وبعد، إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة عن متوسط الفترة (2013-2015) عند تطبيق برنامج الاستعداد الائتماني إلى نحو 4.3 مليار دينار تونسي، واستمر في الارتفاع لفترة ما بعد البرنامج ليسجل نحو 5.5 مليار دينار تونسي، ذلك مقارنة بنحو 2.4 مليار دينار تونسي قبل تبني البرنامج خلال الفترة (2010-2012).

جدول رقم (10)

التحليل الوصفي لمنهجية قبل وبعد لمتغيرات الاقتصاد الكلي (تونس)

المؤشرات	المتغير الوهمي للبرنامج الإصلاحي الهيكلي للفترة الزمنية	قيمة المؤشر عن متوسط الفترة	أكبر قيمة للمتغير خلال الفترة	أصغر قيمة للمتغير خلال الفترة	الانحراف المعياري للمتغير خلال الفترة
رصيد الموازنة العامة (مليون وحدة محلية)	(1) الفترة قبل البرنامج	-2366	-739	-4198	1739
	(2) الفترة خلال البرنامج	-4257	-3438	-4891	744
	(3) الفترة ما بعد البرنامج	-5520	-5067	-5829	401
معدل التضخم (%)	(1) الفترة قبل البرنامج	4.1	4.6	3.2	0.7
	(2) الفترة خلال البرنامج	4.8	5.3	4.4	0.5
	(3) الفترة ما بعد البرنامج	5.4	7.3	3.6	1.8
رصيد الميزان الجاري (مليون دولار أمريكي)	(1) الفترة قبل البرنامج	-3482	-2468	-4110	887
	(2) الفترة خلال البرنامج	-4447	-4186	-4689	252
	(3) الفترة ما بعد البرنامج	-4139	-3893	-4443	280
معدل البطالة (%)	(1) الفترة قبل البرنامج	16.2	18.9	13.0	3.0
	(2) الفترة خلال البرنامج	15.2	15.4	15.0	0.2
	(3) الفترة ما بعد البرنامج	15.5	15.5	15.5	0.0

المصدر: محسوبة من قبل معدي الدراسة.

أما بالنسبة لميزان الحساب الجاري، فنشير النتائج إلى ارتفاع عجز هذا الحساب منذ عام 2010، حيث سجل العجز حوالي 4.5 مليار دولار أمريكي ما يعادل 9.7 في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بداية تبني البرنامج في عام 2013، واستمر العجز في الارتفاع ليبلغ نحو 4.7 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل نحو 9.8 في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة الثانية للبرنامج. في حين بلغ متوسط عجز الميزان الجاري في تونس نحو 4.4 مليار دولار أمريكي خلال فترة تطبيق البرنامج (2013-2015)، مقارنة بنحو 3.5 مليار دولار أمريكي قبل تبني البرنامج.

فيما يتعلق بمعدل التضخم، فقد ارتفع متوسط معدل التضخم خلال فترة البرنامج (2013-2015) إلى 4.8 في المائة. يذكر أن معدل التضخم قد تراجع خلال عامي 2014 و2015 مقارنة ببداية تبني البرنامج في عام 2013 والمسجلة بنحو 5.3 في المائة، ليستمر في التراجع ليصل إلى أدنى نسبة له منذ عام 2012، حيث بلغت نحو 3.6 في المائة في عام 2016. بعد ذلك ارتفع معدل التضخم ليصل إلى أعلى مستوى له منذ عام 2010 ليسجل نحو 7.3 في المائة عام 2018.

### ثالثاً : تقييم أثر برنامج خط الوقاية والسيولة المتفق عليه بين المغرب وصندوق النقد الدولي

دخل المغرب في أربع اتفاقات متتالية مع صندوق النقد الدولي للاستفادة من برنامج "خط الوقاية والسيولة" منذ عام 2012، كانت آخر اتفاقية مبرمة مع صندوق النقد الدولي في عام 2018 وتمتد لنهاية عام 2020. يذكر أن المغرب قد سحب الموارد المتاحة بمقتضى هذه الاتفاقية لمواجهة الصدمة غير المسبوقة التي سببتها جائحة (كوفيد-19).

تم الاتفاق بين صندوق النقد الدولي والحكومة المغربية في إطار برنامج "خط الوقاية والسيولة"<sup>23</sup>، على حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية، ودعم سياسات السلطات لتخفيض مواطن الضعف في المالية العامة والحساب الخارجي والعمل على تحقيق النمو الاقتصادي. إضافة إلى ذلك من المتوقع يساعد البرنامج على زيادة الضبط المالي وتخفيض نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط مع تأمين أولويات الإنفاق الاستثماري والاجتماعي، وقد تم الاتفاق على تطبيق ما يلي من الإجراءات:

1. التركيز على جهود إصلاحات منظومة الضرائب والخدمة المدنية.
2. تحقيق اللامركزية في المالية العامة بصورة سليمة وتعزيز الإشراف على المؤسسات المملوكة للدولة.
3. تحسين استهداف الإنفاق الاجتماعي.
4. زيادة مرونة سعر الصرف بما يعزز قدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمات ويعزز التنافسية.
5. إجراء إصلاحات في التعليم والحوكمة وسوق العمل وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.
6. تحسين بيئة الأعمال، لتعزيز النمو، وتخفيض مستويات البطالة، خاصة بين الشباب والنساء.

<sup>23</sup> صندوق النقد الدولي (2017)، بيان صحفي رقم 477/18.

فيما يخص تطورات مؤشرات الاقتصاد الكلي قبل تبني البرنامج، تشير الإحصاءات إلى أن الميزان الجاري سجل عجزاً مالياً بلغ 8.1 مليار دولار أمريكي بما يعادل 7.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013. في حين بلغ عجز الميزانية العامة قبل تبني برنامج خط الوقاية والسيولة نحو 53 مليار درهم مغربي، ما يعادل نحو 5.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما سجل معدل التضخم نحو 1.6 في المائة وبلغ معدل البطالة حوالي 9.9 في المائة في عام 2013، جدول رقم (11).

**جدول رقم (11)**  
**برنامج خط الوقاية والسيولة للمغرب**  
**خلال الفترة (2014-2016)**

3 سنوات بعد البرنامج			خلال برنامج خط الوقاية والسيولة			3 سنوات قبل البرنامج			المؤشرات
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
0.2	1.6	0.7	1.5	1.4	0.4	1.6	0.7	0.7	معدل التضخم (%)
9.2	9.8	10.2	9.4	9.7	9.9	9.2	9.0	8.9	معدل البطالة (%)
-46649	-43819	-45242	-49233	-45899	-58547	-52671	-64488	-56355	رصيد الموازنة العامة (مليون عملة محلية)
-4.1	-4.0	-4.3	-4.9	-4.6	-6.3	-5.9	-7.6	-6.9	رصيد الموازنة العامة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)
35886	34145	35646	30950	30385	30752	28801	25222	22048	إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار أمريكي)
65.5	65.0	64.7	64.4	63.1	62.8	61.2	56.0	52.1	نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي (%)
-4920	-6219	-3750	-4185	-2165	-6521	-8133	-9168	-7661	رصيد ميزان الحساب الجاري (مليون دولار أمريكي)
-4.1	-5.3	-3.4	-4.1	-2.1	-5.9	-7.6	-9.3	-7.6	رصيد ميزان الحساب الجاري كنسبة للناتج المحلي (%)
الحصة (894.4 مليون وحدة حقوق السحب) نسبتها 0.19 في المائة									وضع المغرب في مجلس المحافظين كما في مارس 2021

المصدر: صندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

لهذا الغرض جرى استخدام منهجية (قبل وبعد) المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي لتقييم أثر البرنامج على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي. فقد أشارت النتائج إلى أن بعض المؤشرات قد تحسنت خلال فترة البرنامج وبعد تطبيقه مقارنة بفترة ما قبل تطبيق البرنامج.

تحسن رصيد الموازنة العامة خلال فترة تطبيق البرنامج وما بعد، حيث تراجع العجز من 5.9 مليار درهم مغربي ما يعادل نحو 6.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عن متوسط الفترة قبل البرنامج (2011-2013) إلى نحو 5.1 و 4.5 مليار درهم مغربي ما يعادل نحو 5.3 و 4.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال وبعد البرنامج، (2014-2016) و (2017-2019) على التوالي. أما بالنسبة لرصيد عجز الميزان الجاري، فتشير النتائج إلى أن البرنامج ساهم في تراجع عجز الميزان الجاري، الذي سجل تراجعاً من 8.3 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 8.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة (2011-2013)، إلى نحو 4.3 مليار دولار أمريكي ما يعادل نحو 4.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014-2016).

### جدول رقم (12)

#### التحليل الوصفي لمنهجية قبل وبعد للمتغيرات الاقتصاد الكلي (المغرب)

المؤشرات	المتغير الوهمي للبرنامج الإصلاح الهيكلي للفترة الزمنية	قيمة المؤشر عن متوسط الفترة	أكبر قيمة للمتغير خلال الفترة	أصغر قيمة للمتغير خلال الفترة	الانحراف المعياري للمتغير خلال الفترة
رصيد الموازنة العامة (مليون وحدة محلية)	(1) الفترة قبل البرنامج	-6824	-5883	-7689	905
	(2) الفترة خلال البرنامج	-5260	-4641	-6324	926
	(3) الفترة ما بعد البرنامج	-4062	-3938	-4194	128
معدل التضخم (%)	(1) الفترة قبل البرنامج	1.0	1.6	0.7	0.5
	(2) الفترة خلال البرنامج	1.1	1.5	0.4	0.6
	(3) الفترة ما بعد البرنامج	0.9	1.6	0.2	0.7
رصيد الميزان الجاري (مليون دولار أمريكي)	(1) الفترة قبل البرنامج	-8321	-7661	-9168	771
	(2) الفترة خلال البرنامج	-4290	-2165	-6521	2180
	(3) الفترة ما بعد البرنامج	-4963	-3750	-6219	1235
معدل البطالة (%)	(1) الفترة قبل البرنامج	9.0	9.2	8.9	0.2
	(2) الفترة خلال البرنامج	9.7	9.9	9.4	0.2
	(3) الفترة ما بعد البرنامج	9.7	10.2	9.2	0.5
	الفترة الزمنية من 2011-2019	9.5	10.2	8.9	0.4

المصدر: محسوبة من قبل معدي الدراسة.

#### رابعاً: تقييم أثر برنامج تسهيل التمويل الممدد المتفق عليه بين مصر مع صندوق النقد الدولي

تم الاتفاق بين صندوق النقد الدولي والحكومة المصرية في عام 2016 على برنامج تسهيل التمويل الممدد (EFF) والمدعوم بموارد صندوق النقد الدولي، حيث يدعم البرنامج إصلاح اقتصادي شامل لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي. يهدف البرنامج إلى تحسين أداء سوق الصرف الأجنبي وتقليص عجز الموازنة والديون الحكومية وزيادة النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل خاصة للنساء وفئة الشباب. إضافة إلى تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لحماية فئة ذوى الدخل المحدود، وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والمساعدة المالية إلى الحكومة المصرية، وبما يشمل:

1. تحسين أداء أسواق الصرف الأجنبي.
2. خفض عجز الموازنة.
3. خفض الدين العام.
4. رفع من معدلات النمو الاقتصادي.
5. تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لحماية الفئات محدودة الدخل.

ارتكزت سياسة المالية للحكومة المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، بأن يتم خفض الدين العام إلى مستويات أكثر استدامة، حيث يتوقع أن ينخفض الدين الحكومي العام من حوالي 98 في المائة إلى حوالي

88 في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. كما يستهدف البرنامج زيادة الإيرادات وترشيد الإنفاق لتقليل العجز وتحرير الأموال العامة للإنفاق لذوي الأولوية العالية، مثل البنية التحتية والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، إضافة إلى تبني قانون ضريبة القيمة المضافة بعد أن يتم الموافقة عليها<sup>24</sup>، كما يستهدف البرنامج أيضاً ترشيد دعم الطاقة، والعمل على الإصلاح الهيكلي للمساعدة في زيادة الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص.

بالنسبة للسياسة النقدية وسعر الصرف المدعومة من البنك المركزي المصري، سيؤدي البرنامج إلى تحسين أداء سوق الصرف الأجنبي، وزيادة الاحتياطيات الأجنبية، وخفض التضخم. كذلك سيساهم الانتقال إلى نظام سعر الصرف المرن إلى تعزيز القدرة التنافسية ودعم الصادرات والسياحة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي والوظائف والتقليل من احتياجات التمويل.

في حين ستعزز سياسات القطاع المالي المتفق عليها إلى حماية وقوة استقرار النظام المصرفي، حيث سيتم استهداف الإصلاحات الهيكلية إلى تحسين بيئة الأعمال وتعميق أسواق العمل وتبسيط اللوائح وتعزيز القدرة التنافسية العالمية وتحسين من مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال وخلق بيئة أعمال تنافسية تساهم في جذب الاستثمار وزيادة الإنتاجية، وكذلك توفير أرضية خصبة لنشاط القطاع الخاص.

أما برنامج الحماية الاجتماعية الذي يعتبر حجر الزاوية والمهم في هذا البرنامج الإصلاحية، فقد تم الاتفاق على أن يتم إنفاق مدخرات الميزانية التي تأتي من التدابير الأخرى جزئياً على الحماية الاجتماعية، وذلك بما يشمل تحديد دعم المواد الغذائية والتحويلات الاجتماعية المستهدفة، كما ستحافظ تدابير الحماية الاجتماعية إلى دعم التأمين والأدوية لذوي الدخل المحدود، وإعانات إحتياجات الرضع وأدوية الأطفال، والتأمين الصحي للأطفال الصغار ومقدمي الخدمات الأساسية، والتدريب المهني للشباب. إضافة إلى ذلك ستضع الحكومة خطة لتعزيز برنامج الوجبات المدرسية وستعطي الأولوية للاستثمار في البنية التحتية العامة في هذا الجانب.

فيما يتعلق بتطورات مؤشرات الاقتصاد الكلي قبل تبني البرنامج، تشير الإحصاءات إلى أن الميزان الجاري سجل عجزاً مالياً بلغ 17.2 مليار دولار أمريكي بما يعادل 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. في حين بلغ عجز الميزانية العامة قبل تبني برنامج تسهيل التمويل الممدد نحو 268 مليار جنيه مصري، ما يعادل نحو 11.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما سجل معدل التضخم نحو 10.9 في المائة وبلغ معدل البطالة حوالي 12.9 في المائة في عام 2016، جدول رقم (13).

<sup>24</sup> من مجلس النواب المصري.

جدول رقم (13)  
برنامج تسهيل التمويل الممدد لمصر  
(2019-2016)

3 سنوات بعد البرنامج			خلال برنامج تسهيل التمويل الممدد			3 سنوات قبل البرنامج			المؤشرات
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
4.5	5.7	13.9	20.9	29.5	10.2	10.9	10.1	9.5	معدل التضخم (%)
7.3	8.3	8.6	10.9	12.2	12.7	12.9	13.4	13.0	معدل البطالة (%)
-467195	-454031	-383742	-441886	-386423	-339495	-268109	-255445	-239719	رصيد الموازنة العامة (مليون عملة محلية)
-7.4	-7.8	-7.2	-10.0	-11.1	-12.5	-11.0	-12.0	-12.9	رصيد الموازنة العامة كنسبة للنتائج المحلي الإجمالي (%)
137.9	129.2	112.7	96.6	82.9	67.3	47.8	41.3	45.8	إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار أمريكي)
34.2	35.6	37.2	38.5	35.4	20.2	14.4	13.5	15.9	نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى النتائج المحلي (%)
-19737	-14227	-10209	-7682	-7919	-20468	-17211	-5923	-3787	رصيد ميزان الحساب الجاري (مليون دولار أمريكي)
-4.9	-3.9	-3.4	-3.1	-3.4	-5.2	-5.2	-1.9	-1.3	رصيد ميزان الحساب الجاري كنسبة للنتائج المحلي (%)
الحصة (2,037.1 مليون وحدة حقوق السحب) نسبتها 0.43 في المائة									وضع مصر في مجلس المحافظين كما في ديسمبر 2021

المصدر: صندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

جرى استخدام منهجية (قبل وبعد) المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي لتقييم أثر البرنامج على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي. فقد أشارت النتائج أن بعض المؤشرات تحسنت خلال فترة تطبيق البرنامج وبعد تطبيقه مقارنة بفترة ما قبل تطبيق البرنامج.

تحسن متوسط نسبة رصيد الموازنة العامة إلى النتائج المحلي الإجمالي خلال وبعد تطبيق البرنامج المتفق عليه، حيث تراجع نسبة العجز من -12.0 في المائة إلى النتائج المحلي الإجمالي عن متوسط الفترة (2013-2015)، أي قبل تطبيق البرنامج إلى حوالي -11.2 في المائة عن متوسط الفترة (2016-2018)، وحوالي -7.5 في المائة بعد تطبيق البرنامج لمتوسط الفترة (2019-2021).

أما بالنسبة لمعدل التضخم، فقد تراجع من 10.2 في المائة قبل تطبيق البرنامج لمتوسط الفترة (2013-2015) إلى حوالي 8.1 في المائة بعد تطبيق البرنامج لمتوسط الفترة (2019-2021) على التوالي. في حين تراجع معدل البطالة من 13.1 في المائة عن متوسط الفترة (2013-2015) أي قبل تطبيق البرنامج إلى معدلات بلغت حوالي 11.9 و 8.1 لمتوسط الفترة خلال وبعد تطبيق البرنامج المتفق عليه على التوالي.

بالنسبة لرصيد الحساب الجاري ونسبة الدين الخارجي إلى النتائج المحلي الإجمالي فلم يحدث أي تغير خلال وبعد تطبيق برنامج تسهيل التمويل الممدد المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

جدول رقم (14)  
التحليل الوصفي لمنهجية قبل وبعد للمتغيرات الاقتصادية الكلي (مصر)

المؤشرات	المتغير الوهمي للبرنامج الإصلاحي الهيكلي للفترة الزمنية	قيمة المؤشر عن متوسط الفترة	أكبر قيمة للمتغير خلال الفترة	أصغر قيمة للمتغير خلال الفترة	الانحراف المعياري للمتغير خلال الفترة
إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة رصيد الموازنة العامة	(1) تشير الفترة قبل البرنامج	12.0-	11.0-	12.9-
		(2) تشير الفترة خلال البرنامج	11.2-	10.0-	12.5-
		(2) تشير الفترة ما بعد البرنامج	7.5-	7.2-	7.8-
		الفترة الزمنية من 2019-2013	10.2-	7.2-	12.9-
معدل التضخم (%)	(1) تشير الفترة قبل البرنامج	10.2	10.9	9.5	0.7
	(2) تشير الفترة خلال البرنامج	20.2	29.5	10.2	9.7
	(2) تشير الفترة ما بعد البرنامج	8.0	13.9	4.5	4.7
	الفترة الزمنية من 2019-2013	12.8	29.5	4.5	12.7
معدل البطالة (%)	(1) تشير الفترة قبل البرنامج	13.1	13.4	12.9	0.3
	(2) تشير الفترة خلال البرنامج	11.9	12.7	10.9	0.9
	(2) تشير الفترة ما بعد البرنامج	8.1	8.6	7.3	0.7
	الفترة الزمنية من 2019-2013	11.0	13.4	7.3	3.1
إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة رصيد الميزان الجاري	(1) تشير الفترة قبل البرنامج	2.8-	1.3-	5.2-
		(2) تشير الفترة خلال البرنامج	3.9-	3.1-	5.2-
		(2) تشير الفترة ما بعد البرنامج	4.1-	3.4-	4.9-
		الفترة الزمنية من 2019-2013	3.6-	1.3-	5.2-
إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة إجمالي الدين الخارجي	(1) تشير الفترة قبل البرنامج	14.6	15.9	13.5
		(2) تشير الفترة خلال البرنامج	31.4	38.5	20.2
		(2) تشير الفترة ما بعد البرنامج	35.7	37.2	34.2
		الفترة الزمنية من 2019-2013	27.2	38.5	13.5

المصدر: محسوبة من قبل معدي الدراسة.

## سادساً: الخلاصة

يتمثل أهم ما تم التوصل إليه من نتائج لبرامج الإصلاح الاقتصادي لكل من الأردن، وتونس، والمغرب، ومصر، المدعومة بموارد كل من صندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي، فيما يلي:

### 1. الأردن:

تمثلت آثار برنامج تصحيح الاستعداد الائتماني في :

- تراجع عجز الموازنة العامة بعد تطبيق برنامج تصحيح الاستعداد الائتماني المدعوم بموارد صندوق النقد الدولي، من خلال خفض عجز الموازنة العامة وضبط الإنفاق وإصلاح منظومة الضرائب.
- استقرار التضخم بعد تطبيق البرنامج.
- ارتفاع عجز ميزان الحساب الجاري خلال وبعد تطبيق البرنامج مقارنة بفترة ما قبل تطبيق البرنامج، نتيجة ارتفاع عجز الميزان التجاري خلال فترة تطبيق البرنامج.

### 2. تونس:

تمثلت آثار برنامج تصحيح الاستعداد الائتماني في :

- ارتفاع عجز الموازنة العامة المدعوم بموارد صندوق النقد الدولي خلال فترة البرنامج وبعد تطبيقه، حيث أشارت النتائج إلى ارتفاع عجز الميزانية العامة من 2.3 مليار دينار تونسي قبل البرنامج إلى 4.2 و 5.5 مليار دينار تونسي خلال وبعد تطبيق البرنامج.
- ارتفاع عجز ميزان الحساب الجاري خلال فترة البرنامج وبعد تطبيقه .
- خفض معدلات البطالة.

### 3. المغرب:

تمثلت آثار برنامج خط الوقاية والسيولة في :

- تراجع عجز الموازنة العامة خلال فترة تطبيق البرنامج من 6.8 مليار درهم مغربي إلى 5.2 و 4.1 مليار درهم مغربي خلال وبعد البرنامج على التوالي.
- تراجع عجز الحساب الجاري بعد تطبيق البرنامج المشار إليه من 8 مليار دولار أمريكي إلى 4.2 مليار دولار أمريكي خلال تطبيق برنامج خط الوقاية والسيولة.
- ارتفاع نسبي في معدلات البطالة خلال فترة تطبيق البرنامج، وتراجع بعد تطبيقه.



4. مصر:

تمثلت آثار برنامج تسهيل التمويل الممدد في :

- تراجع نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال وبعد تطبيق البرنامج المتفق عليه.
- استقرار معدل التضخم بعد تطبيق البرنامج.
- تحسن مؤشر معدلات البطالة خلال وبعد تطبيق البرنامج.
- لم يحدث أي تغير في نسبة رصيد الحساب الجاري والدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال وبعد تطبيق البرنامج.

## المراجع

### المراجع العربية

1. . بلقاسم العباس (2004)، التصحيح الهيكلي، المعهد العربي للتخطيط.
2. جميل طاهر (1997)، قضايا تنمية في العالم العربي، المعهد العربي للتخطيط.
3. صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية.
4. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، "التصحيح الهيكلي"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثالثة، العدد الواحد والثلاثون، 2004.

### المراجع الإنجليزية

5. Greene, Joshua (2008), "Overview of Macroeconomic Adjustment and Structural Reform", Lectures in Macroeconomics, IMF.
6. Independent Evaluation Office (IEO) of IMF (2007), Structural Conditionality in IMF-Supported Programs.
7. IMF, World Economic Outlook Database.
8. IMF (1998), Do IMF-Support Programs Work? A Survey of the Cross-Country Empirical Evidence.
9. IMF (2015), Structural Reforms and Macroeconomic Performance: Initial Consideration for the Fund.
10. World bank, World Development Indicators.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: [Publications@amfad.org.ae](mailto:Publications@amfad.org.ae)

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>